

AP 13/2



حمد الغفور الوصف بالجميل تعظيماً على الجليل الاختيار  
 حمد العرفي فعل يشتر بتعظيم النعم قصد الانعام  
 شكر الغفور فعل ينبذ عن تعظيم النعم قصد الانعام  
 شكر العرفي صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق

حاشية الشيخ الأمام محي الدين الناشي  
 على شرح الشيخ حسن كاشي على  
 متن ابن عوفجي في فن  
 المنطق رحم الله الفضل  
 اجمع رحمه الله واسكنه  
 الجنة

AP An 8 384



لا اداء الواجب من شكر نعمائه واجب وهو كالبهارة مطلوبة  
وهو كل ما هو من شكر نعمائه واجب ينتج فالله بالحمد واجب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه  
اجمعين **قال** الحمد لله الواجب وجوده الممتنع الاخره **اقول** افتتح كتابه  
بالحمد بعد الاستدعاء بالتسمية لانه اداء الواجب من شكر نعمائه واجب الحمد  
هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل وفي هذه العرفية إشارة  
الى ان مورد الحمد هو اللسان وحده لانه المفهوم من لفظ الوصف ضمنا هو  
ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لست تبادر منه الا فعل اللسان  
وتمتلكه يعرف النعمة وغيره لانه الجليل لما كان متناولا للانعام وغيره من  
مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير جعله بانه السبب ولما يقيد  
الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة فلو كان وقوعه بآثار النعمة شرطا  
لقد تبادر لاقتراحه بالجميل الذي هو اعز فظهر ان الحمد قد يكون في مقابلة  
النعمة وقد لا يكون وانما شرط كون الوصف بالجميل على جهة التبجيل لانه اذا  
خلت عن مطابقة الاعتقاد وموافقة افعال الجوارح لم يكن حمدا حقيقيا بل انشرا

وشخصية وفيه نظر لان الشعراء ذكروا في مدح السلاطين مثلا او صانعا على  
منحى المثل **اقول** **اقول** **اقول**

مجموع مكارم كل امرئ  
لا غير في كل اوزر  
كل امرئ اخذ  
سبح فهو جميل اخذ

المباين

سبيل المبالغة ولا يعتدوا **ب** هذه المحيطة مع ان ذلك ليس خربة  
بالافتقار كيف **ب** يعظمون له والتعظيم ينافي السخرية اللهم الا ان يدعى  
ان المراد بتلك الاوصاف المعاني المجازية **ب** وهو يقتضون انصافا فلهذه  
المعاني المجازية فان قلت فقد اعتبر في الحمد فعل الجنان والاركان ايضا اي  
كما اعتبر فعل اللسان قلت كل واحد منهما شرط لكون فعل اللسان حمدا و  
ليس شيئا منهما جزءا منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جميعا وانعم  
الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق له واعطاه لاجل كبره والنظر  
الى مطالعة ما سوي الله تعالى من المصنوعات يستدل به على وجود الصانع  
ووحدايته والسمع الى تلقاها بما يشي عن مرضاته من الاوامر والاحتجاب عن  
مساخطه ومنهيات من النواهي وقس على هذا سائر النعم الفاخرة  
والباطنة ولا جزئيا كما في الحمد العرفي والشكر اللغوي ولهما فعل يشي  
عن جعظيم المنعم بسبب كونه منعا ومن هذا ظهرت الحمد معنيين  
عرفي ولغوي والشكر ايضا معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين هذه  
المعاني الاربعة تتصور على ستة اوجه الاولى النسبة بين الحمد اللغوي  
والعرفي بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة

مؤيد  
وغيره  
القول



الغاضلة وهي السارية الى الغير كحدث زيدا على انعامه وصدق الحمد العرفي  
 بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد اللغوي بدون العرفي في  
 الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير سارية الى الغير كحدث زيدا  
 على شجاعة الثانية النسبة بين الشكر اللغوي والشكر العرفي بالعموم  
 والخصوص مطلقا لصدق اللغوي على كلاما صدق عليه العرفي في اعني  
 صرف الجميع من غير عكس كلى لصدق الشكر اللغوي على كل اجزاء من اجزاء  
 العرفي وهي فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي في الثالثة  
 النسبة بين الحمد اللغوي والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لانه متى  
 تحقق صرف الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كلى اذ ليس كلما  
 تحقق الوصف باللسان تحقق صرف الجميع وفيه نظر لان الانسان بينهما  
 عموما وخصوصا مطلقا بل النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لتحقيق  
 الشكر العرفي في الانبياء الاخرين اذ صرف جميع ما انعم الله عليه اليهما  
 خلق له ولم يتحقق الحمد اللغوي فيه لعدم الوصف باللسان وهو ظاهر فيلزم في  
 الجواب ان المراد بالشكر العرفي الشكر الحامل الذي لا يكون شكر اكمل منه ولم  
 يتحقق هذا الاخر لانه لا شك غير الاخر اكمل من شكر الاخر و

انت تعلل ان هذا الجواب لا يستفي العليل الرابعة النسبة بين الحمد العرفي والشكر  
 اللغوي بالعموم مطلقا لصدق الحمد العرفي على كلاما صدق عليه الشكر اللغوي  
 من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي بدون في مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشاكر  
 هذا اذا قيدت النعمة بالشكر اللغوي بوصولها الى الشاكر واما اذ ارتقت فيها متحدان  
 الخامسة النسبة بين الحمد والشكر العرفيين بالعموم مطلقا لصدق الحمد العرفي على كلاما  
 صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي على كلاما واحد من فعل  
 القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي السادسة النسبة بين الحمد والشكر اللغويين  
 بالعموم والخصوص من وجه لان الحمد اللغوي قد يرتب على الفضائل وهي جمع فضيلة  
 والشكر اللغوي يختص بالنوازل وهي جمع فاضلة فيصدق كل واحد منهما في الوصف  
 باللسان في مقابلة الانعام ويصدق الشكر اللغوي بدون في فعل القلب وافعال الجوارح  
 في مقابلة الغاضلة والحمد اللغوي بدون في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة كحدث زيدا  
 على شجاعة قل كيف يكون الشجاعة محمودة عليها مع انها ممة غير اختيارية واجيب  
 بان الشجاعة كما تطلق على الملكة التي هي غير اختيارية تطلق على اثارها من الامور  
 الاختيارية كالخوض في السالك والاقدام في الحروب وغير ذلك وهذه النسبة الست  
 ثلاثة منها بحسب الوجود والتحقيق وثلاثة منها بحسب الحمل اما التي بحسب الوجود فهي



ما يكون بين الحمد للفقوى والعرفي وبين الحمد والشكر للفقويين وبين الحمد للفقوى و  
 الشكر للعرفي ويدل على هذا استعمال الصدقة في هذه الثلاثة بنى وأما التي يجب الحمد  
 في الثلاثة الباقية وهي الشكر للفقوى مع الشكر للعرفي والحمد للعرفي مع الشكر  
 للفقوى والحمد للعرفي مع الشكر للفقوى ويدل أيضا على هذا استعمال الصدقة على  
 وأما الفرق بين المدح والحمد للفقوى فعموم مطلق لأن الحمد يختص بالفاعل المختار  
 كما يشهد به موارد استعماله دون المدح كما يقال مدحت الزوجة على  
 صفاتها ولا يقال حمدتها وإن الحمد يُعتبر فيه قصد التعظيم ولم يُعتبر في المدح  
 اذ تعظيم المولود في المثال المذكور غير مقصود فان قلت فوظهر الفرق من  
 وجه آخر بين المدح والحمد غير الفرق الذي يكون باختصاص الحمد بالفاعل المختار  
 دون المدح وهو لزوم كون الحمد عليه اختياريا دون المدح عليه قلت  
 الحمد بالفاعل المختار لا يقتضي كون متعلق وهو الحمد عليه اختياريا مع ان  
 ذلك ليس بشرط في الحمد عند التحقيق لأن حقيقة الحمد ومفهومه بحسب اللغة  
 لا تقتضي ذلك اذ معنى التعلق والتحقيق ليس الا الباعث على الحمد كما يجوز  
 ان يكون الباعث عليه امر اختياريا كذلك يجوز ان يكون امر غير اختياري  
**الله** لمرئيات الواجب وجوده مستحق لجميع المآخذ وأصله الال فحوت

الحمد  
 المدح  
 الشكر  
 التزيم

الهمزة

الهمزة على غير القيلس وهو حذفتها مع حركتها من غير نقل الى ما قبلها وذلك  
 التزيم الادغام لأن المتجانسين اذا كانا في كلمتين والاول منهما ساكن يجب الادغام  
 وقيل حذفت على القيلس وهو حذفتها بعد نقل حركتها الى ما قبلها لأن الساكن  
 في تخفيف هذه الهمزة ان ينقل حركتها الى ما قبلها من لام التعريف فتخفف وتقال  
 فالترام الادغام حينئذ يكون مخالفا للقيلس لأن الحرفين المتحركين من جنس واحد  
 اذا كانا في كلمتين لا يجب الادغام غاية ما في الباب ان يجوز ذلك خوفا من تعام  
 سلككم في سقر وقيل الله اسم موضوع كالكلام والاعلام ولا اشتقاق  
 له فان قلت لم قال الحمد لله وليقل الحمد للخالق والرازق وغيرهما من  
 الاوصاف المشتقة قلت لتلاينوهما اختصاصا استحقا قد الحمد بوصف دون  
 وصف فلو قال الحمد للخالق لتوهم ان استحقا قد الحمد مختص بهذا الوصف  
 دون الوصف الاخر فان قيل من القاعدة المقررة ان التعليق بالمشقوب فيد  
 عليه ما اخذ الاشتقاق فتعلق الحمد بلفظ الخالق مثلا فيفيد عليه الخلق  
 للاستحقاق فاما معنى التوهم قلنا نعم الا ان التعليق انما يفيد العلية لا  
 اختصاص العلية والتوهم بالنسبة اليه **الواجب** هو الذي يقتضي ذاته  
 وجوده ويمتنع عليه العدم كالبار عز وقيل هو الذي يلزم من فرض عومده

انفسها



**محال والوجود** **أما** خارجي وهو كون الشيء في الاعميان **وأما** ذاتي وهو كونه  
 في الالذهان المراد من الوجود فيما نحن فيه هو الوجود **والمتنع** هو الذي يقتضي ذاته  
 عدمه ويمتنع عليه الوجود وقيل هو الذي يلزم من فرض وجوده كشرط  
 الباري **والممكن** هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه بل يكون الوجود  
 والعدم بالنسبة اليه على التسوية كجميع ملكوى الله تعالى من الوجودات و  
 قيل هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا عدمه بالنسبة اليه **والواجب**  
 ينقسم الى قسمين واجب الوجود بالذات كالباري تعالى **وواجب** واجب  
 الوجود بالذات لكون وجوده مقتضى الذات **وواجب** الوجود بالغير  
 كالوجودات حين وجودها وانما كانت الوجودات حين وجودها  
 واجبا بالغير وهو الله تعالى وجود العلة التامة يستلزم وجود المعلول  
 حين وجودها **والممتنع** ايضا ينقسم الى قسمين ممتنع بالذات كشرط الباري  
 عز اسمه وانما كان امتناعه ذاتيا لكونه مقتضى الذات وممتنع بالغير  
 كعدم العالم وانما كان ممتنعا بالغير لامتناع تخلف المعلول عن العلة  
 التامة **والممكن** ايضا ينقسم الى قسمين احدهما الممكن الوجود كافراد  
 الانسان بالنسبة الى نفسه **وثانيهما** الممكن المعووم كالغفقاء وانما

قدم

قدم الواجب على الممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود وهو عين الذات  
 والامتناع والامكان وصف النفي والممكن حقيقة لا وصف الله تعالى في كونه  
 وصف الله تعالى حقيقة مقدم على ما لا يكون وصف الله تعالى حقيقة **والممتنع** على الممكن  
 مع ان كل واحد منهما ليس وصف الله تعالى حقيقة مع شدة الممكن عليه بالوجود لان  
 الامتناع والوجوب يشتركان في كون كل منهما مقتضى الذات فلذا قدم اولاه  
 كما كان امتناع النفي مستلزما للوحدانية المستلزمية للرد على الشبهة و  
 المجوس والتمسك والعلانية والا فلا كنه لان الشبهة والمجوس زعموا  
 ان صانع العالم اشنان احدهما خالق الخير والاخر خالق الشر وعبر عنهما  
 بعنهم **بيزبان** وهو من ربيهم بالتور والفقارة والتمسك **الله** ثالث ثلثه  
 وعبر عنهما بالاقايم الثلاثة وهي ذات وعلم وجودة وزعم عنهما **الله**  
 والله تعالى ابن وهو عيسى **ورجى** هو مريد **الله** عن ذلك علوا كبيرا  
 الطبائعين ان الصانع اربعة الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والا فلا كنه  
 الله سبعة الزجل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة والقطار والقمرو  
 هذه الفرق كلها هي المذكورة للصانع على الحقيقة **بأدرا** الى ذكر الامتناع فقدم  
 فان قلت الواجب هو فاعل وهو الفاعل لا يعمل الا اذا كان بمعنى الحال **والاستقبال**



لا يمتنع المانع والممكن مع الله بمعنى المانع قلت إذا دخل اللام على سر  
الفاعل استوى الجميع أما المانع والحال والاستقبال ونحوه لا يمتنع فعل بالحقيقة  
ح لكن عدل عن صيغة فعل إلى صيغة الماسر كمرامته إذا دخل اللام على الفعل  
الصريح تقول مررت بالنصارى أبوه زيد الآن أو غدا أو أمس وكذا الممتنع  
والممكن وأما انحصرت الأشياء في الواجب والممتنع والممكن لأن الشيء إما أن  
يكون وجوده مقتضى ذاته أو عدمه أو لا يكون شيئا منهما الأول الواجب  
والثاني الممتنع والثالث الممكن وأما بيان وجه المحصر من وجه آخر فهو أن الشيء  
إما أن يكون مسلوب الضرورة عن أحد الطرفين أو عن الطرفين معا والثالث الممكن  
والقول إما أن يكون السلب من جانب الوجود أو جانب عدمه الثاني الواجب  
والقول الممتنع فإن قلت لا عدم للواجب أصلا فقلتم إن الضرورة مسلوبة  
فيه عن طرفي عدم قلت ~~العدم الغرضي حاصل له كما~~ <sup>أو الواجب</sup>  
من تعريف الواجب وكذا لو قلت لا وجود للممتنع أصلا فقلتم إن الضرورة  
مسلوبة عن طرفي الوجود قلت الوجود الغرضي حاصل كما من تعريفه أيضا  
**قال** سواء وغيره **قول** الضميران في سواء وغيره أن هاتين راجعين إلى الممتنع  
يلزم أن يكون الواجب ممكنا لأنه يصدق عليه أنه غير ممتنع وإن كان راجعين

إلى الواجب يلزم أن يكون الممتنع ممكنا لأنه يصدق عليه أنه غير الواجب فوجب أن  
يكون أحد الضميرين راجعا إلى الممتنع والآخر إلى الواجب حتى يكون المعنى سواء الممتنع  
وغير الواجب لهذا إذا أريد بالامكان الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن  
الطرفين معا أي عن طرفي الوجود والعدم عما هو اللائق بهذا المقام وأما إذا  
أريد بالامكان الامكان العام وهو سلب الضرورة عن أحد الطرفين فجاز  
أن يكون الضميران راجعين إلى الممتنع فقط فيجب أن يكون الامكان مقتضا  
جانب الوجود أي يكون الضرورة مسلوبة عن جانب عدمه لكن الواجب ممكنا  
بهذا المعنى أو إلى الواجب فقط فلا مكان ح يكون مقتضا بجانب عدمه أي يكون  
الضرورة مسلوبة عن جانب الوجود لكن هذا التوجيه غير مناسب لهذا  
المقام فإن قلت الفرق في قول الممكن سواء فاعل والثاني أن الفرق لا يقع  
فاعلا إلا إذا فسر بالغير قلت قد أجاز قوم اجزا سوى محوري غير  
فجواز وقوعه غير طرفي كقولهم لم يسبق سوى العدو إن فاعله لم يسبق فإن  
قلت إن ذكر سواء يعني عن ذكر الغير لكونه جمعناه قلت فلو جوزه أما أولا  
فلتأسبب التفسير الذي سبق ذكره في الوصف الثاني وأما ثانيا فلأن زيادة  
الفتحة توجب زيادة المحسن وأما ثالثا فلا تنقش في العبادة وهو مرغوب

الشريك البار

فقد قيل  
فيما ذكرنا



عن البغلاء واقارباء فللتفسير واما خامسا فللتوكيد والتقدير **قال** المصادر  
 باختياره شره وخيره **اقول** ذكر الاختيار اشارة الى رده مذهب الحكماء  
 كما ان ذكر الشر وحده اشارة الى رد المعتزلة والشر والخير معا الى رد الغنوية  
 واخو سيرة لانه الحكماء قالوا ان الله تعالى موجب بالذات لافعال الاختيار و  
 معنى كونه فاعلا مختارا هو انه ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل كصدور  
 الافعال الاختيارية مثلا هكذا قيل لكن فيه نظر لان الفاعل المختار بهذا المعنى  
 مما قاله الحكماء والاولى ان يقال ان معنى كونه فاعلا مختارا هو ان يصح منه  
 الفعل وتركه ومعنى كونه موجبا بالذات هو انه ان شاء وان لم يشأ فعل  
 كصدور الضوء عن الشمس والحرارة عن النار فان قلت لم يقدم الشر  
 هو ما انتهى عن الخير وهو امر به مع ان الخير اولى بالتقدير قلت  
 من وجوه اما اولها لان النزاع فيه اكثر من النزاع والخير واما ثانيا فلان  
 خيره يناسب غيره الذي سبق ذكره مؤخرا من جهة الصفة والحروف  
 واما ثالثا فليكون ترتيب السبب على الخلق ترتيب السبب وهو الظلمة و  
 التور كما قال الله تعالى وجعل الظلمة والنور واما رابعا فلان المقام  
 مقام الحمد واختتام مقام الحمد بالخير خير فلهذه الوجوه قدّم واخر

فان قلت لما خسر صدور الشر والخير عن الممكن قلت لان صدورهما بعد وجود  
 الممكن **قال** نفيه وامره **اقول** قدم النهي على الامر لانه السابق لان  
 النهي لا يكون الا في المنهي عنه وهو الشر والامر لا يكون الا في المأمور  
 به وهو الخير **قال** فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء **اقول** الشيخ الكبير  
 سناوي يطلق على الكبير علما وفضلا الامام المقتدى به القدوة بكسر القاف  
 وضمة الميم مقتدى **قال** اشير الدين الابهرى **اقول** ان مختاره والتدوين  
 الاطاعة والانقياد واسم وقيل لقب الشيخ الابهرى بفتح الباء وسكون  
 الهاء المرقبة واما الابهرى بكون الباء وفتح الهاء فغلط مشهور  
 ولهذا قيل اعلم ابهرى واقرأ ابهرى **قال** طيب الله شره وجعل الجنة  
 مثواه **اقول** ان طيب الله حاله في شره فيكون من قبيل الجحان والشرى والتراب  
 النوى والمنوى المكان **قال** لما كان على بعض اللخوان متعسرا **اقول** اللخوان  
 بكسر اللهمزة جمع اللخ كما يجمع على الاخوة **قال** اردت ان اكتب بالتمسك  
 اوراقا **اقول** وقع في بعض النسخ كُتِبَتْ بالتمسك وهذا او لم يزل  
 الارادة لا لتوجب الفعل بسبب طلبه واما بالتمسك معناه التفويت  
 وهو الاستدعاء والطلب لامعناه الاصطلاحي لان الطالبين ليسوا متساويين



المطلوب عنه وهو الشارح مع ان الشارح معتبر في حقيقة الالتماس  
**واما قال** او لا قال لا يقل حروفا مع ان المكتوب هو الحروف لا الوراق  
 ارادة الحال من ذكر المحل **فان قلت** لم قال او لا قال لا يقل كتابا **قلت**  
 للتواضع اول الدلالة على صغر حجم شرحه **قال** وتعمير تبسره **اقول**  
 ان لجعل تلك الوراق عام تبسره هذا الكتاب غير مخصوص ببعض النسخ  
 دون بعض **فان قلت** ان ازالة التعسير يغني عن ذكر تعميم التبشير لانه  
 يستلزم اياه **قلت** لا نسلم استلزامه لان ازالة التعسير لا تدل على  
 تعميم التبشير لعدم دلالة التبشير فقط بل تعميم التبشير يفهم من سوق  
 الكلام فقوله **تبسره** تصريح بما يفهم من السوق **قال** والله خير  
 المتيسرين اشارة الى ازالة التعسير بدون تعميم التبشير وقوله  
 الموفقيين اشارة الى تعميم التبشير لان التوفيق جعل الاسباب حاضرا  
 لمقصود المقصود وقيل التوفيق جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما  
 يحبه ويرضاه **قال** اعلم ان المنطقيين اصطلاحات **اقول** الاصطلاح  
 اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى معين لكن لا يكون في اصل الوضع  
 كذلك واصطلاحات المنطقيين هو المذكورة في ابواب المنطق وهو

الآله قانونية تعصم مرعاتها الذهن عن الخطا في الفكر وابوابه تسعة  
**الاول** الكليات **والثاني** القول الشارح **والثالث** القضايا **والرابع** القياس **والخامس**  
 البرهان **والسادس** الجدول **والسابع** الخطابة **والثامن** المغالطة **والسابع**  
 الشعر وتعريفاتها تذكر في مواضعها والمراد من الوجوب في قوله يجب تحضرها  
 الوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يكون تاركه اثما كالصلوة و  
 الصوم والزكاة ولا الوجوب العقلي الذي يمنع الشروع بدون كنه تصور  
 بوجه ما تصديق بغاية ما لا تتركها من المحل من يحصل كثيرا من  
 العلوم من غير شروع بشي من تلك الاصطلاحات فان قيل هذا الكلام  
 اشارة الى ان المنطق العلم فيلزم من كونه العلم كونه العلم لانه  
 لانه من جملة العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله ان يشرع في شي من العلوم  
 سوى المنطوق **قال** منها ايساغوجي **اقول** هذا اللفظ مركب من ثلث  
 كلمات وهو ايسر واغرواجي وقيل اكي قلبت الكاف الى الجيم فصلاحي  
 ومعنى الاول بالعربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثمة الا انه حقوق  
 التي اجمي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه علما للكليات  
 الخمس وسبب تسميتها به ان حكيمنا من الحكماء المتقدمين اودع



الكليات التي عند شخص اسمه ايساغوجي وسافر وكان ذلك الشخص  
يطلق الكليات الخمس فيما له قوة ان يستخرج جميع ما فيها من اجزاء  
الحكيم وقراءها ايساغوجي عنده وكان يخاطب به في اشياء درسه يا ايساغوجي  
هكذا امر ان ينسب علمها وهذا الوجه منقول عن الشيخ فخر الدين الرازي  
قدس الله في تسمية الشيء بلسان قاريه وقيل انه كان علم الحكيم يخرج الكليات  
الخمس ودونها شرع جعل علمها وهذا الوجه منقول عن مولانا مبارك  
سماه قدس الله سره ناقلا عن مولانا قطب الدين الرازي رقيق الله  
روحه فعلى هذا تسمية المستخرج بلسان المستخرج والوجه المشهور في  
تسميتها ان ايساغوجي في الاصل لم يورد الذم له خمس ورقيق شر  
نقل الى هذه الكليات لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه فيكون  
التسمية تسمية للشيء بلسان شبيهه والله اعلم **قال** يراد به الكليات  
الخمس **اقول** انما اخصرت الكليات في الخمس وليكن زائدة ولانا قصصه  
لان الكليات اذا نسبت الى ما تحتها من الجزئيات فاما ان يكون تمام ما هيتهما  
او داخلها فيها او خارجا عنها فان كان الاول فهو النوع كالانسان بالنسبة  
الى زيد وعمرو وغيرهما فانه تمام ما هيته زيد وعمرو وان كان الثاني فلا يخرج

اذا ان يكون مقولا في جواب ما هو اول الاول الجنس كالحوان بالنسبة الى  
الانسان والفرس والثور الفصل كالتا طو بالنسبة الى زيد وعمرو وان  
كان الثالث فلا يخرج اما ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو اول الاول  
الخاصة كالفصل كالتا طو بالنسبة الى زيد وعمرو والثور. العرض العام كالماشي  
بالنسبة اليهما **قال** وهي النوع والجنس **اقول** انما تقدم النوع على الجنس مع ان الاول  
عكسه لان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل بناء على ان ما صدق عليه  
النوع قليل بالنسبة الى ما صدق عليه الجنس وما هو قليل فهو اول بالتقدير  
على ما هو كثير وتقدم ايضا على الفصل مع ان الاول عكسه لان الفصل جزء  
النوع والجزء مقدم على الكل لان النوع يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه  
والواقع فيه اول بالتقدير وعلى الخاصة والعرض العام لا تنهي عن ارضان  
والنوع معروض والمعرض مقدم على المعارض لانه يقوم به وتقدم الجنس  
على الفصل لانه يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه او لا تنهي عن ارضان  
مبهر غير متحصل بنفسه والفصل يحصله ويزيد ايهما منه فلا بد  
من امر مبهر ان يذكر او لا تحت يحصله الفصل ويزيد ايهما منه وعلى الخاصة  
والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيتان والذات بالتقدير اول وتقدم



الفصل عليهما بعين هذا الدليل وقدم الخاصة على العرض العام لانهما يقعان في جواب  
 الاشياء وهو العرض العام للتيقن في جواب ما هو ولا في جواب ان شئ هو لان ما  
 صدق عليه الخاصة قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والليل قبل الكثير  
**قال** وهذه بتوقع معرفتها **اقول** هذه اشارة الى جواب سوال مقدر كانه  
 قيل لم تقدم بحث الدلالة واقسام اللفظ على الكلمات مع ان المقصود الاصل  
 بيانها فاجاب عنه بقوله فمعه يتوقف اليقين ان مقصود هذا التحصيل  
 المجهولات والمجهول انما تصوره وانما تصديق والوصول الى الاول القول  
 الشارح المركب من الكلمتين والى الثاني الحجة المركبة من القضايا فانظر ههنا  
 في القول الشارح وما يتركب هو منه <sup>اصح الكلمات</sup> واما في الحجة وما يتركب هي منه وهو  
 لا يتوقف على اللفاظ ولا على الدلالات فان ما يوصل الى المجهول التصور ليس  
 بلفظ مختص والفصل بل معناهما وما يوصل الى المجهول التصديق ليست  
 اللفاظ القضايا بل مفهوماتها لكن لما توقف افادة المعاني واستفادتها  
 على الالفاظ صار مباحث الالفاظ مناسبة للتقديم على مباحث الكلمات  
 وغيرها من المباحث المنطقية فقدم ولما كان توقف الافادة والاستفادة  
 على الالفاظ من حيث استهاد لايل المعاني فقدم بحث الدلالة على اقسام اللفظ

المتقدمة على المقصود الاصل **قال** المطابقة والتضمن والالتزام **اقول** وانما  
 قدم الدلالة المطابقة على الدلالة التضمن والالتزام لانهما يتصور بدونهما  
 وهما لا يتصوران بدونهما وما هو تصور بالاشتغال مقدم على ما هو لا يتصور  
 بالاشتغال وقدم التضمن على الالتزام لان الدلالة التضمنية جزء الدلالة المطابقة  
 والالتزامية خارجة عنها وما هو جزء المطابقة او بالتقدير على ما هو خارج  
 عنها اول الدلالة التضمنية سابقة الى الفهم من الدلالة الالتزامية وما هو  
 سابق الى الفهم فهو اول بالتقدير على ما هو ليس بسابق اليه **قال** والدلالة  
 هي كون الشئ بحالته **اقول** وانما عرف مطلق الدلالة دون الدلالات الثلاث  
 المقصودة ههنا لان الدلالة الثلاث مقيدة بالنسبة الى مطلق الدلالة والعلم  
 بالمطلق سابق على العلم بالمقيد لان المطلق جزء المقيد ومعرفة الجزء سابق  
 على معرفة الكل **واعلم** ان لفظ العلم مطلق والمشهور على عدة معان احدها  
 مطلق الادراك الذي يعبر عنه التصور والتصديق وثانيها التصديق اليقيني  
 الذي هو عبارة عن الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وثالثها مطلق التصديق  
 الذي يتناول الحكم اليقيني وغيره من الاحكام والمراد من العلم ههنا هو معنى  
 الاول **فان قلت** لم تقدم الدلالة على الدليل والدليل مع ان الاول عكسه



لأن الدلالة امر نسبي قائم بهما **قلت** الدلالة علة لعلة الدال بالدالة  
وعلم المدلول بالمدلولية والعلة متقدمة على المعلول فلها قدمها عليها  
وأما قدم الدال على المدلول لأن <sup>المدلول</sup> علة موقوفة على العلم بالدليل والموقوف  
عليه مقدم على الموقوف وأما تقديس بحث الدلالة على تقسيم اللفظ فلما  
مر **قال** ومن هذا عرفت أن الدليل **اقول** الدليل في اللغة المرشود وما  
به الارشاد واصطلاحاً هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي آخر وهو  
المدلول والمراد من لزوم ههنا اعني من ان يكون بيننا او غيره لبعض جميع  
اقسام الدليل ومن العلم ههنا الادراك اعني من ان يكون متصوراً  
او تصديقاً يقيناً او غيره **فان** قلت الدليل غير جامع لجميع الاقضية  
الاشتائية بل ربما لان ما يلزم منها ليس مغايراً لمقدماتها كقولنا  
ان كان هذا حيواناً فهو جسم لكنه حيوان فهو جسم فان قولنا فهو  
جسم بعينه مذكور في القياس قلت هذا اللازم وهو قولنا فهو جسم  
مغاير لما هو المذكور في الدليل لأن المذكور في الدليل هو <sup>اللفظ</sup> هذا القول موصوفاً  
بكونه لازماً للزوم المذكور في هذا التلزام وهو قولنا ان كان هذا حيواناً  
وما يلزم من المقدمتين ليس موصوفاً بكونه لازماً للزوم المذكور

فيه لكنه موافق له في اللفظ وهذا القدر غير كاف في الاتحاد واجب من  
وجه آخر وهو ان ما هو جزء القياس <sup>الاشتائي</sup> لا يحمل الصدوق والكذب وما  
هو لازم القياس محتمل <sup>الحقيقي</sup> **قال** والدلالة تنقسم الى طبيعية الى اخرى **اقول**  
اعدا اولاً ان الدلالة تنقسم الى لفظية وغير لفظية لأن الدال ان كان لفظاً  
فالدلالة لفظية والا فغير لفظية فاللفظية ايضاً تنقسم الى طبيعية وعقلية  
ووضعية لأن دلالة اللفظ على المعنى إما بواسطة وضع اللفظ بازاء المعنى  
او بواسطة العقل او بواسطة اقتضاء الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة  
لفظية ووضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وان كانت الثانية فالدلالة  
دلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على المشاهد  
على وجود اللافظ وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة لفظية طبيعية  
كدلالة اخ بفتح الهزة والحاء المعجمة على الوجع مطلقاً وكدلالة اخ بفتح  
الهزة او ضمها والحاء المعجمة على وجع الصدر وهو السعال فان قلت  
لأن دلالة اخ على الوجع بواسطة الطبع بل بواسطة العقل لأن  
الطبع يقتضيه حدوث ذلك اللفظ فقط عن وعرض ذلك المعنى اعني الوجع  
ولا يقتضيه دلالة ذلك اللفظ على ذلك المعنى بل يقتضيه ذلك هو العقل فيكون



تلك الدلالة عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما  
يكون للعقل مدخل فيه والالكان جميع الدلالة عقلية لان العقل له مدخل في  
الدلالات كلها بل المراد من الدلالة العقلية ما لا يكون للوضع ولا للطبع  
مدخل فيه وفيما نحن بصدد الطبع مدخل فتكون طبيعية لا عقلية وغير  
اللفظية ايضا تنقسم الى ثلاثة اقسام طبيعية وعقلية ووضعية لان  
الدلالة الغير اللفظية اما ان يكون بواسطة الوضع او بواسطة العقل  
او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فالدلالة دلالة غير لفظية وضعية  
كدلالة الدوالي الاربع عظاما وضعت هي له وان كانت الثانية فالدلالة  
دلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاشرع على الموت وان كانت الثالثة  
دلالة غير لفظية طبيعية كدلالة تغير وجه العاشق عند رؤية  
المفتوق وعن العشق كذا قيل لكن هذا مخالف لما تقر من ان الدلالة  
الطبيعية لا يكون الا لفظية **قال** والمراد من الدلالة ههنا **اقول** اي  
المراد من الدلالة في قوله ربه الله اللفظ الدال الى الدلالة الوضعية لا غير  
الوضعية سواء كانت لفظية او غير لفظية اما طبيعية او عقلية وكل واحد  
منهما يختلف باختلاف الطبايع والعقول بخلاف الوضعية فيكون

الدلالة الوضعية مرادة دون غيرهما والمراد من الوضعية اللفظية الوضعية  
لان الافادة والاستفادة تحصيلات منها بلا تفسر بخلاف الوضعية الغير  
اللفظية فاشبهها لا يحصلات منها الا بالتفسير بالتفسير الى اصلك  
المراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية لا غير ضرورية لا تتعلق بغير  
اللفظية ولهذا يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية باقسامها وتعرض  
لاقسام اللفظية ومن اللفظية اللفظية الوضعية لان معنى اللفظية <sup>الوضعية</sup>  
غير منضبطة لاختلافه باختلاف الطبايع والعقول بخلاف اللفظية  
الوضعية فاشبهها منضبطة لان معنى اللفظ باذا المعنى يفهم ذلك  
المعنى عند اطلاقه سواء كان زكيا او غيبيا **قال** وهي ثلاثة **اقول** اي الدلالة  
اللفظية الوضعية متحصرة في ثلاثة اوجه ووجه المحصر معلوم من الشرح  
واعلم ان المحصر على ثلاثة اقسام حصرة عقلية وهو الدال بين النفي والاشبات  
كاختصار مطلق الدلالة في اللفظية وغيرهما وكاختصار الدلالة في اللفظية  
الوضعية في المطابق والتضام والالتزام وحصرة استقرائية وهو الذي له  
يوجد مع الاستقراء قسم اخر فحكم بالاستقراء بالاخصار في الاقسام  
الوجودية معه كاخصار اللفظية والوضعية والطبيعية والعقلية و



وحصر جعلي وهو الذي يجعله الجاعل منحصرا كما يحصل الحل في اجزائه **قال**  
 كالانسان اذا دل على احد هما الى **اقول** الدلالة التضمنية دلالة كل لفظ على  
 جزء معناه المطابق حين ارادة المعنى المطابق ان كان له جزء لا دلالة على جزئه  
 مطلقا لانه ربما يكون اللفظ دالا على جزء معناه المطابق ولا يكون دالا على  
 تضمنية بل مطابقة كدلالة لفظ الانسان على الحيوان او على الناطق عند ارادة  
 احدهما من لفظ الانسان لا عند ارادة المجموع من الحيوان والناطق لان كل واحد  
 من قبيل ذكر الحل وهو الانسان وارادة الجزء وهو الحيوان او الناطق فيكون  
 معنى مجازيا له ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لا تضمنية فيكون  
 دلالة الانسان على احد هما عند ارادة واحد منهما مطابقا لا تضمنيا  
**قال** كالانسان اذا دل على قابل العلم **اقول** المقصود من الدلالة <sup>الدلالية</sup>  
 دلالة اللفظ على الامر الخارج عن المعنى الموضوع له حال ارادة المعنى  
 الموضوع له من اللفظ لادلالة اللفظ على الامر الخارج مطلقا سواء كان حال  
 ارادة المعنى الموضوع له او لا لان الدلالة على الامر الخارج اذا لم تكن حال  
 ارادة المعنى الموضوع له لم تكن التزامية بل مطابقة لانه لا يكون  
 من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللاتم فيكون معنى مجازيا ودلالة

اللفظ على المعنى المجازي مطابق لا التزامي كدلالة لفظ الانسان على قابل العلم  
 وصحة الكتابة حال ارادة الحيوان الناطق منه فان قلت لانسداد دلالة اللفظ  
 على قابل العلم وصحة الكتابة ان يكون بالالتزام لان المعبر عن المنطقيين  
 في الدلالة الالتزامية ان يكون اللازم بحيث اذا تصور الملزوم يلزم منه تصور  
 كدلالة الاربعة للزوجية والثلاثة للفردية وهما ليس كذلك لانه اذا تصور  
 الانسان لا يلزم منه تصور قابلية العلم وصحة الكتابة قلت مقصودهم  
 مجرد التمثيل للدلالة الالتزامية سواء كانت معتبرة عند المنطقيين او لا  
 والحال ان المناقشة في امثال ليست من باب المحصلين **قال** لانه اللفظ لا يدل على  
 كلاً امر خارج عنه **اقول** اي عن المعنى الموضوع له والاى وان كان اللفظ دالا  
 على كلاً امر خارج عن الموضوع له لزم ان يكون كلاً لفظ ومعنى لانه لا يمكن  
 غير متناهية لان الامر الخارج عن المعنى الموضوع له غير متناه مثل الانسان  
 موضوع للحيوان الناطق وما عداه من الاشياء الغير المتناهية خارج عنه  
 فلو كان اللفظ الموضوع لمعنى كلاً امر خارج عنه لكان الموضوع للحيوان  
 الناطق دالا على كلاً امر خارج عنه وانه ظاهر البطلان فلا بد لدلالة على  
 الخارج من شرط وهو الملزوم الذهني واما الدلالة المطابقة فيكون فيها العلم



بالوضع فإن السماع إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد أن يستقل  
ذهنه من سماع ذلك اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة  
وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضا إلى الاشتراط لأن اللفظ إذا وضع لمعنى  
مركب كان ذلك اللفظ دالاً على كل واحد من اجزائه دلالة تضمنية لأن فهم  
الجزء وهو الدلالة التضمنية لازم لفهم الكل وهو الدلالة المطابقة **قال** لأن  
الملازمة الخارجية لو جعلت شرطاً إلى **أقول** لا بد ههنا من معرفة الملازمة  
مطلقاً والملازمة الذهنية والملازمة الخارجية والنسبة بينهما واللازم  
الملزوم والشرط والمشرط إعلال الملازمة واللازم والتلازم بمعنى واحد  
وهي لغة مطلقاً امتناع انفكاك الشيء عن الشيء وأصلها هي كون الشيء  
مقتضياً للآخر والشيء الأول وهو المقتضى للآخر يسمى الملزوم والثاني  
هو المقتضى للأول يسمى اللازم والملازمة الخارجية هي كون الشيء مقتضياً  
للآخر فالخارج إذا أعييت بمعنى كلما تحقق الملزوم في الخارج تحقق اللازم  
فيه كالزوجية وهي الانقسام بمساوئين للأشدين والفردية وهي  
عدم الانقسام بمساوئين للثلاثة فإنه كلما تحققت ماهية الاثنين  
والثلاثة في الخارج تحقق الفردية والزوجية فيه فيكون الاثنان والثلاثة

ملزومين

ملزومين والزوجية والفردية لازمين والملازمة الذهنية هو كون الشيء  
مقتضياً للآخر في ذهن بمعنى كلما ثبت الملزوم في ذهن ثبت اللازم فيه **كالمثالين**  
المذكورين وكالعدم المضافة إلى ملكاتها كالمعنى بالنسبة إلى البحر  
الجهل بالنسبة إلى العلم والموت بالنسبة إلى الحيوان وغيرها فإنه كلما تحقق  
الملزوم في ذهن في جميع هذه الأمثلة المذكورة تحقق اللازم فيه والنسبة  
بينهما أي بين الملازمة الخارجية وبين الملازمة الذهنية عموم وخصوص  
مطلقاً فإن الملازمة الذهنية أصغر مطلقاً من الملازمة الخارجية لأنه كلما  
تحقق الملازمة الخارجية تحقق الملازمة الذهنية وليس كلما تحقق الملازمة  
الذهنية تحقق الملازمة الخارجية فإن الملازمة الذهنية متحققة في الأعدام  
المضافة إلى ملكاتها مع أن بين الأعدام وبين الملكات المضافة إليها معاندة  
في الخارج قبل الملازمة بين الشئ وبين أصلاً قلنا قلتم إن الملازمة الذهنية شرط  
للدلالة الالتزامية دون الملازمة الخارجية مع أنهما قسمان من مطلق الملازمة  
لأنه لو تحقق الملازمة بين الشئين كانت غير الملزوم واللازم كونهما نسبة  
بينهما وحينئذ لا يخلو أمّا أن يكون الملازمة لازمة للملزوم أو لا يكون  
فإن لم يكن لازمة للملزوم جاز تحقق الملزوم بدون الملازمة التي هي

ملزومين



عبارة عن كون الشيء مقتضيا للاخر فجاز تحقق الملزوم بدون اللانم ايضا لانه  
 جواز وجود الملزوم بدون الملازمة يستلزم جواز وجود الملزوم بدون اللانم  
 فيلزم وجود الملزوم بدون اللانم وهو باطل قطعا وان كانت لازمة له فيحقق  
 ملازمة اخرى بالضرورة وهي اي الملازمة الاخرى لا يخفى اما ان يكون لازمة  
 للملزوم او لا يكون فان لم يكن لازمة فهو باطل لما ذكرنا وان كانت لازمة  
 فيحقق ملازمة اخرى ويتقل الكلام اليها فيلزم التسلسل وهو محال  
 واجيب عنه بوجهين الاول ان ما ذكرته من الدليل على الملازمة  
 ان يستلزم المدعى وهو في النزوم فيحقق التسلسل وان لم يستلزم المدعى  
 فلا يلزم نفي التسلسل والثاني اننا نختار ان الملازمة لازمة للملزوم و  
 لانسداد امتناع هذا التسلسل لانه التسلسل في الامور الاعتبارية  
 لانه الملازمة من الامور العقلية والتسلسل في الامور الاعتبارية  
 غير محال واقع فانه يصدق ان يقال ان الواحد نصف الاثنين وثالث الثلاثة  
 وربع الاربعة وخمس الخمسة وهكذا الى غير النهاية والشرط وهو  
 ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه ولا يكون مؤثرا فيه والشرط  
 هو ما يتوقف على الشيء الخارج الغير المؤثر فيه واعلم ان توقف الشيء على الشيء

ان

هذا هو الحق  
 ان الملازمة  
 لا تستلزم

ان الملازمة لا تستلزم  
 ان الملازمة لا تستلزم  
 ان الملازمة لا تستلزم

ان كان من جهة الشروع يسمى مقدمة وان كان من جهة الشعور يسمى مقترنا  
 وان كان من جهة الوجود فان كان داخل في ذلك الشيء يسمى ركبا باعتبار كونه  
 جزءا ونقصا باعتبار كونه بحيث يتبدل منه التركيب ونقصا باعتبار كونه  
 متعلقا التحليل ومادة وهو يؤول باعتبار كونه قابلا للصورة المعينة واصلا  
 باعتبار كونه المركب فلخوذا منه وموضوعا باعتبار كونه محلا للصورة المعينة  
 بالفعل وان كان خارجا فلخارج ان كان مؤثرا في وجود الشيء اي كان الایجاد  
 مسندا اليه يسمى عللة فاعلية كالمصلحة بالنسبة الى الصلوة وان لم يكن مؤثرا  
 في وجود الشيء بل مؤثرا في المؤثر في الوجود يسمى عللة عائية وان لم يكن مؤثرا  
 مؤثرا في الوجود ولا في مؤثر الوجود يسمى شرطا سواء كان وجوده في ذاته الوضو  
 والظهور بالنسبة الى الصلوة او عدمها كالمصلحة بالنسبة الى التوبة بالنسبة  
 اليها وهذا التفسير على اصطلاح اهل النظر والاصوليين واما على اصطلاح  
 الحكماء فما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخل في الشيء فتجوده بالقوة  
 يسمى عللة مادية كالتب بالنسبة الى السريخ وان كان بهما بالفعل يسمى عللة  
 مادية كصورة السريخ وان كان معناه فان كان مؤثرا في وجود المعلول يسمى  
 عللة فاعلية كالتب بالنسبة الى السريخ فان كان مؤثرا في مؤثره يسمى

:



على مخالفة كالجوارس بالنسبة اليه وان لم يكن كذلك يسمى شرطاً ويندرج  
 في الشرط عدة أمور كالموضوع او المحل مثل الثوب المصباغ وكالدالة مثل القوم  
 للنجار وكالوقت مثل الصيف الذي يصعب فيه الادب وكالدائمية مثل الجمع  
 الى الكل وكزوال المانع مثل زوال الرجب ان البس غيم السماء للفقار وغير  
 ذلك من الاشياء الغير المؤثرة وقد علة بدليل المحرر ذلك واحد من الركن والعللة  
 الفاعلية والعللة الغائية والشرط وذلك لان المقسم كالجوارس وكل واحد من  
 القيود التي يتميز بها واحد منها به عن غيرها كالفصل اذا عرفت هذا  
 فاعلم ان الملازمة الخارجية ليست شرطاً للدلالة الالتزامية اذ لو كانت  
 شرطاً لها لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدونها لكن اللازم باطل والمترجم  
 مثله اما بيان الملازمة فلا الدلالة الالتزامية على تقدير كون الملازمة  
 الخارجية شرطاً لها مشروطة بها ومشروط بمتنع ان يتحقق بدون  
 الشرط فالدلالة اي الدلالة الالتزامية يمتنع ان يتحقق بدون شرطها  
 وهو الملازمة الخارجية على ذلك التقدير واما بيان بطلان اللازم فلا  
 لعدم اضيف الى ملكاته فاللفظ الدال عليه دال على الملكات ان الوجود  
 بالالتزامية مع انتفاء الملازمة بينهما في الخارج ببيان ان العن عبارة عن

عدم

عدم البصر عن من شأنه ان يكون بصيراً فنقولنا عدم البصر كالجوارس شامل للجمع العمي  
 والباقي كالفصل يخرج الشجر وغيرهما من الجادات ولا العمي يدل على عدم المضائق  
 البصر بالمطابقة لانه موضوع له لعدم البصر معاً وعلى البصر بالالتزام لانه  
 البصر خارج عن المعنى الموضوع له وهو عدم مع قيد الاضافة لازماً للمضائق اليه  
 واما قلنا لازم له فلا تصور عدم المضائق يستلزم تصور المضائق اليه اذ  
 تصور المضائق الى الشيء من حيث هو مضائق بدون تصور الشيء محال واذا استلزم  
 تصور عدم المضائق تصور البصر تحققت الملازمة الذهنية بينهما واللفظ  
 الدال على المضائق من حيث هو مضائق بالمطابقة دال على المضائق اليه من حيث  
 هو مضائق اليه بالالتزام واما الملازمة الخارجية فغير متحققة ههنا اذ  
 وجود البصر في الخارج ينافي بعدمه فيه فلو وجد معنى الخارج يلزم اجتماع  
 الوجود وعدم في آن واحد وان معنى هذا الاجتماع ضروري الاستحالة  
**قال** فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومركب الى **اقول** المنطوق للبحث  
 عن الالفاظ من حيث هو منطوق بل عن المعاني لانها موصولة الى الجوهريات  
 لكن لما عرفت الافادة والاستفادة على الالفاظ كما مر او رد بحث الالفاظ  
 فان قلت لو قدم تعريف المفرد على تعريف المركب مع ان الاول عكسه



لأن القيود المذكورة في تعريف المركب وجودية وفي المفرد عدمية وإن الأعوام  
 انما تفرقة بملكا تها قلت المتبادر ههنا التقسيم للتعريف لأن قوله  
 لأنه انما ان لا يراد به شرطية منفصلة والشرطية المنفصلة لا تنيد  
 إلا التقسيم والتعريف يستفاد منه ضمنا والتقسيم انما هو باعتبار الـ  
 فراد دون المفهوم والمفرد بالنظر إلى الأفراد مقدم على المركب أن كان  
 بالنسبة إلى المفهوم يوجب العكس **واعلم** ان الوجودي ما لا يكون في  
 مفهومه سلب شي كالعلم فانه عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل  
 والعدمي ما يكون في مفهومه سلب شي كالجهل فانه عبارة عن عدم العلم  
 عن من شأنه ان يكون عالما **قال** والجحارة بدل على جسد معين **اقول** وفيه  
 نظر لان الجحارة لا تدل إلا على جسد ما وهو فرد من افراد الجحارة غير  
 معين اللهم الا ان يقال المراد من التعيين التعيين النوعي لا الشخصي  
 والجحار لم يبدل على النوع المعين وهو نوع الجحارة فان قلت الجحار لم يبدل  
 الجحار بل فرد من افراده فكيف يدل على الجسد المعين وهو النوع المعين قلت  
 لا وجود للنوع الا في ضمن فرد من افراده فاذا كان فرد من افراد النوع  
 مرميا كان النوع مرميا فيكون الجحار مرميا على نوع الجحار وهو النوع

المعين

المعين **قال** الاول ان لا يكون له جزء اصلا **اقول** اي القسم الاول من المفرد  
 ان لا يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء اصلا سواء كان ذلك المعنى جزءا ولا يدخل  
 في قوله الاول ان لا يكون له قسم المفرد مثلا الاول ان يحق اذا كان علميا شخص  
 الانسان ومثال الثاني يحق اذا كان علما للنقطة فقوله يحق علميا محتمل  
 لهما وانما قيد بقوله علما لأنه اذا لم يكن علما كان مركبا تقديره لكونه  
 فعلا وفعلا **قال** والثاني ان يكون له جزء لا معنى له **اقول** اي القسم الثاني  
 منه ان يكون للفظ الموضوع لمعنى جزء ولا يكون لذلك الجزء معنى سواء كان لذلك  
 المعنى جزءا او لم يكن فيدخل في قوله والثاني ان يحق ان اخر ان من المفرد ايضا  
 مثلا الاول كزيد اذا كان علما المفرد من افراد الانسان والثاني نحو زيد  
 ايضا اذا كان علما للنقطة فقوله كزيد اذا كان علما يشملهما **اقول**  
 لا طائل تحت هذه القيود لثريد وامثاله في حال العلمانية وعدمها شيئا  
 في الافرادية فان قلت ان مركبا بناء على علم اخر لا تكل واحد من الزا  
 والياء والدال اشارة عند اهل علم الحساب الى عدد معين فيجب ان يكون  
 مركبا فيجب التقييد للاحتراز قلت المراد من المركب ههنا هو المركب من  
 اداة الكلمات لا المركب من اداة الحروف وهو مركب في علم اخر من اداة

او زيد



المعروف فلا يجب الاحتراز وما قيل ان في التقييد فالذين احديهما ان زيدا  
 اذا لم يكن علما يحتمل ان يكون مصدرا من زاد بزيد واذا كان مصدرا يكون  
 له فاعل فيكون مركبا وثانيهما انه اذا لم يكن علما يحتمل ان يرد من  
 جزء اللفظ دلالة على جزء معناه لانه اهل الحساب يقصدون من كل جزء من  
 اجزائه عددا مخصوصا فيكون مركبا فيفيد بالعلمية لدفع هذين الاحتمالين  
 فاسد افساد الفاعلة الثانية فظ مما سبق واما افساد الفائدة الاولى  
 فلا شبهة ان اراد بفاعل زيدا تقدير كون مصدرا للفاعل الظاهر فلا  
 شبهة كون مركبا على ذلك التقدير لانه الكلام في لفظه مع لفظ اخر  
 وهو الفاعل اللفظ وان اراد بالفاعل الفاعل المضمر اي المستتر في المصدر  
 فلا شبهة ضم الفاعل في المصدر لانه المصدر السرحس فلا شيء من  
 اسماء الاجناس يحتمل ضمير كذا في ضوء المصباح **قال** والثالث ان يكون  
 له جزء ذو معنى الى **اقول** ان القسم الثالث من الاقسام الاربعة للمفرد  
 ان يكون للفظ جزء ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود  
 كعبود الله علما فان له جزء كعبود لا على معنى وهو عبودية لكنه ليس جزء  
 المعنى المقصود اي الذات المشتملة لان العبودية صفة للذات المشتملة

وليت

وليت دخلة فيها بل جارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى وهو  
 الالهية لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزءا للذات المشتملة وهو ذو  
 انما قال نحو عبد الله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا اضافيا كرام  
 المجازة **قال** والرابع ان يكون له جزء ذو معنى **اقول** اي القسم الرابع منها  
 ان يكون للفظ جزء ذو معنى يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود لكن لا  
 يكون دلالة ذلك الجزء على جزء المعنى المقصود مرادة كالحیوان الناطق اذا  
 يسمى به شخص انساني فان معناه ح الماهية الانسانية مع الشخص  
 والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق قبل العلمانية  
 وما يكون معناه مقصودا منهما قبل العلمانية وهو الماهية الانسانية  
 يكون جزءا المعنى المقصود بعد العلمانية وهو الماهية الانسانية مع الشخص  
 لكون الشخص جزءا اخر منه فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على  
 جزء المعنى المقصود حال العلمانية وهو الشخص الانساني لانه اي الحيوان  
 دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الانسانية وهي الماهية  
 الانسانية جزء المعنى المقصود حال العلمانية فيكون مفهوم الحيوان ايضا  
 جزء ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء **قال** المفرد ينقسم الى كلي







ان لا يحصل من تعقل كل واحد منها اثر متجدد فانا اذا راينا زيدا وجردناه  
عن شخصياته يحصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية المقررة عن الواقع  
واذا راينا بعد ذلك خالدا وجردنا ايضا له يحصل منه صورة اخرى في العقل  
بل الحاصل الان هو الحاصل انفا **قال** وانما قيد الكلي والجزي بالتصوير **القول**  
يعني لو قال المصنف المفرد اما ان يمنع مفهومه من الشركة او لا يمنع لفهم ان  
المقصود منع ذلك المفهوم من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم منعه  
من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر ان امتناع اشتراكه بين كثيرين في  
نفس الامر وعدم امتناع اشتراكه بينهما في نفس الامر في يلزم ان يكون  
مفهوم واجب الوجود دخلا في حيز الجزئ لكونه مانعا من الاشتراك ولما  
يقتضيهما بالتصور علم ان المراد منع مفهوم اللفظ المفرد وعدم منعه في العقل  
من الاشتراك اي يمنع المفهوم في العقل من ان يجعله مشتركا في الجزئ ولا يمنع  
في الكلي ويمنع ذلك المفهوم منه اي من الاشتراك او لا يمنع منه **واما**  
تقييده بالنفس فلان لا يتوهم دخولا مفهوم واجب الوجود في حيز الجزئ  
يعني لو قال الكلي ما لا يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة لتوهمات  
المقصود منع الشركة بحسب التصور والحصول في العقل سواء لوحظ معه شيء

اخر

اخر او لا فيلزم دخولا مفهوم واجب الوجود في حيز الجزئ اذا لوحظ معه برهان  
التوحيد فانه العقل ارجح ملاحظة برهان التوحيد لا يمكنه فرض اشتراكه  
فتأمل **قال** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي **الحق** لما فرغ من تقسيم  
اللفظ المفرد الى الجزئ والكلي ابتداء بالكلي وبيان اقسامه واحكامه فقال  
الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه ان الكلي اما ان يكون دخلا في  
حقيقة الافراد المندرجة تحته سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا  
يكون دخلا فيها فان كان دخلا فيها فهو الكلي الذاتي كالحيوان بالنسبة للانسان  
فانه الانسان حقيقة زيد وعمر وبكر وغيرهم من الافراد الشخصية المندرجة  
تحت الانسان والحيوان دخلا في الانسان لكونه مركبا من الحيوان والناطقة وكذا  
الحيوان كلي ذاتي بالنسبة الى الفرس والبقر وغيرهم من الافراد النوعية المندرجة  
تحت الحيوان والمراد من الدخول في قولنا اما ان يكون دخلا عدم المزج لدخول  
نفس الماهية في الكلي الذاتي وما مراد صاحب المتن من الدخول الا هو الاول لا ما في  
بعد ذلك تقسيم الكلي الذاتي الى الجنس والنوع والفصل وان لم يكن دخلا في  
وان لم يكن الكلي دخلا في حقيقة الافراد المندرجة تحته من الشخصية  
والنوعية بل خارجا عنها فهي كلي عرضي كالصالحين بالنسبة الى



زيد وعمر وفاته خارج عن حقيقتهم لان حقيقتهم الحيوان الناطق والنفوس  
 خارج عنها وانما سمي الكلبي الاول ذاتا لان الذات هو الحقيقة والاول  
 دخل في الحقيقة والداخل في الشيء ينسب الى ذلك الشيء والثاني عرضيا لكونه  
 منسوب الى ما يعرض الحقيقة كالضاحك العارض للانسان في مثلنا والموسر  
 الى العرض عرضة فان قلت لعمري والاضحى مثلا للجزء ولم يورد  
 من افراده مع ان الجزء المعرف هو الافراد لا الانسان قلت في ايراد <sup>فائدة</sup> فان  
 احدهما ان الجزء كما يطلق على المعنى المذكور فيما تقدم وهو المشهور المسمى  
 بالجزء الحقيقي كذلك يطلق على كل اخفى تحت الاسم كالانسان فانه  
 اخفى ومن دبر تحت الاسم كالحيوان ويسمى هذا الجزء ثانيا  
 قسم عليه الفرس وثانيهما التبيد على ان افراد الكلبي كما يكون شخصيا  
 كزيد وعمر وبكر الانسان كذلك يكون نوعيا كالانسان والفرس  
 بالنسبة الى الحيوان وانما هاتان الفائدتان فانما تحصلان على تقدير ازالة  
 الماهية النوعية من الانسبل وانما اذا اريد منه ماهية افراده اعني  
 حقيقة زيد وحصة عمر وحصة بكر فيكون جزئيا حقيقيا على ذلك التقدير  
 واعلم انهم فسروا الكلبي الثاني بتفسيرين احدهما ما يكون داخلا

في حقيقة جزئيات وثانيهما ما لا يكون خارجا عنها وبين التفسيرين عموم  
 خصوص مطلقا لان الثاني صادقة على نفس الماهية دون الاول والكلبي العرضي بتفسير  
 واحد وهو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فعلى هذا لا يصح تقسيم صاحب  
 الماهية لكونه غير حاصر الا اذا اول قوله ما يكون داخلا بعدم الخروج كما مر  
 اما قوله الشارح من ان الكلبي ان كان داخلا فهو ذاتي وان لم يكن داخلا بل خارجا  
 عنها فهو عرضي شرفه عليه ذلك بقوله فعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية  
 بل يكون من العرضيات فليس بمواسب اصل لان اللازم مما قاله من تفسيره  
 الثاني بالدخول والعرضي بالخروج ان لا يكون تفسير الماهية من الذاتي ولا  
 من العرضية مع ان تفسيره ليس بمقابل للتأويل <sup>خبر</sup> اما عدم قابلية التفسير الاول  
 وهو تفسير الذاتي بالدخول للتأويل بعدم الخروج كما اول قول المصنف فلكون  
 التفرع مانعا عنه لان التأويل يقتضيه دخول نفس الماهية في الذاتي  
 والتفرع يمنع <sup>خبر</sup> اما عدم قابلية التفسير الثاني وهو التفسير العرضي بالخروج  
 للتأويل بعدم الدخول فلا يلزم من قوله اعلم ان الذاتي انا جسد او نوع  
 او فصل ياباه لان التأويل يقتضيه صحة التفرع وصحة التفرع يقتضيه دخول  
 نفس الماهية في العرضي وما يلزم من قوله يمنع <sup>خبر</sup> لا يقال ان الذاتي هو



<sup>الشيء لا يخرج عن ذاته</sup>  
**المتشبه** **اقول** اعترض الشيخ على من يجعل نفس الماهية ذاتية بان الذات هي المتشبه  
 بالذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية والا اي وان كانت ذاتية لزم  
 انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لان النسبة يقتضي المغايرة بين المنسوب  
 والمنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه ثم اجاب عن هذا الاعتراض بان هذه التسمية  
 اسمية الماهية ذاتية ليست بلقوية كما كانت لغوية في تسمية اجزاء الماهية  
 حتى يلزم ذلك ان انتساب الشيء الى نفسه بل انما هي هذه التسمية اصطلاحية  
 فلا يرد ذلك المحذور وبعضهم اجاب عن هذا جوابا اخر على تقدير تسليم كون  
 التسمية لغوية بان يقال ان الذات كما يطلق على نفس الماهية كذلك يطلق  
 على ما صدق عليه الماهية من الافراد فيراد من الذات هنا المعنى الثاني فيمكن  
 ح نسبة نفس الماهية الى ما صدقت هي عليه من الافراد كما يمكن نسبة جزئها  
 الى جزء الماهية اليه او الى ما صدقت هي عليه ويجوز ان يراد الامة من <sup>منها</sup> <sup>فطلب</sup> <sup>منها</sup> <sup>الجزء</sup> <sup>الماهية</sup>  
 الماهية الى الافراد وجزء الماهية الى الماهية نفسها **قال** اعلت ان الذات اما  
 جنس او نوع او فصل اه **اقول** تذكر لك ههنا من ابطلة لتصح بها ما هو  
 المراد ههنا وهي ان السؤال عما هو عن الشيء انما يطلب به تمام ماهية  
 الشيء وحقيقته فلا يصح ان يجاب في جواب ما هو بما هو خارج عن الماهية

ولا

في ١٣٦ من اجزاء  
 في ١٣٧ من اجزاء

ولا بما هو جزئ منها كما اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان لانه  
 تمام حقيقة فلو اجيب عنه بما هو جزئ منه وهو الحيوان او الناطق  
 او بما هو خارج عنه وهو الفئاضك مثلا لم يكن الجواب صحيحا لان كلا واحد  
 منهما ليس تمام ماهية زيد غير لا يخلو اما ان يكون السؤال بما هو سؤالا  
 عن شيء واحد او اشياء وان كان السؤال عن شيء واحد كان السائل طالبا  
 لتمام الماهية المختصة به كما مر وان كان عن اشياء كان طالبا لتمام الماهية المشتركة  
 بينهما فاذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان لانه  
 تمام الماهية المشتركة بينهما فلو اجيب ههنا بما هو جزئ الحيوان كالجسم  
 النام او الحساس او بما هو خارج عنه كالمقتض مثل لم يصح لان كلا واحد منهما  
 ليس تمام الجزء المشتركة بينهما اي بين الفرس والانسان اذا انتقش هذا  
 على صحيفة الخاطر فاعلم ان الكلّي الذاتي ينحصر في ثلاثة اقسام جنس ونوع  
 وفصل لانه الكلّي الذاتي ان كان مقولا في جواب ما هو او في جواب السؤال  
 بما هو يجب التفرقة المحضة او لا الخصوصية ايضا يعني كما انه يكون مقولا في جواب  
 السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مقولا في جوابه حال الخصوصية ايضا فهو  
 جنس اي يسمى هذا الكلّي المقول جنسا كالحيوان بالنسبة الى الانسان



والفرس من بالنسبة الى افراده المختلفة الحقيقة فانه اذا استدل عنهما بما هما  
كان الحيوان جوابا عنهما كما عرفت من ان السؤال بما هما عن الشئين  
طلب لتمام المشتركة بينهما وتمام المشتركة بينهما هو الحيوان فقط فيكون  
الجواب هو الحيوان فقط واذا افرد كل واحد منهما في السؤال لم يصح الحيوان  
ان يقع جوابا عن كل واحد منهما كما من ان السؤال بما هو عن شئ واحد طلب  
لتمام الماهية المختصة به وليس الحيوان كذلك بل هو جزء عن تمام ماهية كل  
واحد منهما من الانسان والفرس فيكون الجواب في السؤال عن الانسان وحده  
هو الحيوان الشاطو وعن الفرس وحده هو الحيوان الساهل لكونهما تمام ماهية  
لا احد منهما فان قلت لم تقدم الحكم الذاتي في بيان الكليات الخمس على كل النوع  
قلت لما كانت الذات مقدما على ما يعرض عليه والمتعلقة بالتقدم او بالتقديم  
من المتعلقة بالناظر قدم بيان اقسام الحكم الذاتي وتعريفها لا قسم منها على  
بيان اقسام الحكم العرضي وتعريفها لا قسم منها فان قلت لم تقدم الجنس  
لهما على النوع مع انه قدم النوع على الجنس في صدر الكتاب قلت بتدعيمه  
لهما نظرا الى ان الجنس جزء النوع والجزء مقدم على الكل وتقديم النوع هناك  
نظرا الى القلة والكثرة كما من واما تقديم البواقي وثاخيرها فهما معلوم

بما سبق في صدر الكتاب قال الحكمي نايولا طاهلا تحت **اقول** لانه المقول على كثيرين  
يعني عنه لان مفهوم الحكمي هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان الحكمي يدل  
على كثيرين اجماعا ونظرا المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا فلا يكون فائدة تحت ذلك  
الحكمي ومهما سئل وجواب لا يسع في هذا المقام ايرادها والحق ان الحكمي مهمنا  
جنس الجنس يشمل الكليات باسرها وذكر المقول ليعلم به قوله على كثيرين  
واما ذكره على كثيرين فليكون موصوفا بقوله مختلفين والحاصل ان هذا التعريف  
تعريف الجنس ولا بد في تعريفه من قيد يخرج به النوع والتقيده الذي يخرج به النوع  
هو قوله مختلفين بالحقايق وقوله مختلفين صفة يتصف موصوفا بعرض له الاختلاف  
فذكر قوله على كثيرين ليكون له موصوفا وموصون وهو قوله على كثيرين جارا ومجرورا  
يتصف متعلقا فذكر مقول ليعلم به متعلقا فلا يكون ذكر المقول مستغنيا عن  
ذكر الحكمي لانه ذكر الحكمي للجنسية ولانه ذكر المقول للاجل المتعلق للاجل الجنسية  
**قال** قوله مقولا متناولا للجزئيات والكليات **اقول** امات اوله للكليات فقط  
لانه الحكمي يحمل على الافراد فيقال لا انسان حيوان فالحيوان حكمي يحمل على افراده  
وهو افراد الانسان واما تناوله للجزئيات فلا لانه الجنس يحمل على واحد بحسب  
الظاهر فيقال هذا زيد واما قلنا بحسب الظاهر لانه الجزئيات الحقيقية لا يكون مقولا



ومحولا على شئ، أصلا بحقيقة بل المحول بالحقيقة هو المفهوم الكلي الذي يحصل  
 بالتأويل فتأويل قولنا هذا زيد هذا مسمى بزيد أو صاحب بزيد وهذا المفهوم  
 كلي وإن فرض انحصاره في شخص واحد **قال** وقوله مختلفين بالحقائق يخرج  
 النوع **اقول** يخرج بهذا القيد أيضا عن تعريف الجنس فهو كالألوان والنافع  
 للأنسان والنافع للفرس والنافع للحمار وخواصها من خواص الأنواع لكن لما كان  
 القيد الأخير عن قوله وجواب ما هو يخرج النصوص والخواص مطلقا أي سواء كانت  
 النصوص فصول الأنواع والأجناس والخواص مطلقا أي سواء كانت خواص  
 الأنواع أو الأجناس **سند** التارح أخرجهما أن أخرجه النصوص والخواص  
 مطلقا إليه أي إلى القيد الأخير وأما العرض العام مطلقا فلا يخرج القيد  
 الأخير فلا يكون منه لتخصيص الاحتراز بهذا القيد بالنوع **تحكم** **قال** وقوله  
 وجواب ما هو **اقول** لأن بعض الكلمات الباقية أعني الفصل والخاصة  
 لا يقال في جواب ما هو بل في جواب أي شئ هو أما الفصل في جواب أي شئ هو  
 وجوبه وذاته وأما الخاصة في جواب أي شئ هو في عرضه والبعض  
 الآخر أعني العرض العام لا يقال في الجواب أصلا أي لا في جواب ما هو ولا في  
 جواب أي شئ هو **فان قلت** لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب أي شئ

هو

هو ولا يكون مقولين في جواب ما هو **قلت** لا شئ لما كانا مميزين بما هما مفصل  
 أو خاصة له كما مقولين في جواب أي شئ هو ولما لم يكونا ماهية مختصة ولا  
 ماهية مشتركة لما كانا مفصلا أو خاصة له لم يكونا مقولين في جواب ما هو **فان قلت**  
 ما السر في أن العرض العلم لا يكون مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شئ هو  
**قلت** إن العرض العام لما كان لم يكن ماهية ولا مميزا لما هو عرض عام له لم  
 يكن مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أي شئ هو وقوله قولنا ذاتي لبيان  
 الواقع للاحتراز عن شئ **قال** وإن كان الذاتي مقولا **اقول** هذا إشارة  
 إلى القسم الثاني من الذاتي وهو النوع وهو ما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب  
 الشراكة والخصوصية معا وسمي هذا القسم من الذاتي النوع مثاله كالإنسان بالنسبة  
 إلى أفراد الشخصية من زيد وعمرو وكبر وغير ذلك من الأفراد لأنه إذا سئل  
 عن هذه الأفراد على سبيل الاشتراك بان يقال ما هو كان الجواب الإنسان لأن  
 السائل طلب الماهية المشتركة بينهما وهي الإنسان فالإنسان يكون جوابا عن هذا  
 وإذا أفرده الأفراد في السؤال بان يسئل عن زيد فقط وعمرو فقط كان الجواب  
 أيضا الإنسان لأن السؤال عن الأفراد على سبيل الانفراد طلب الماهية المختصة  
 بكل واحد واحد والماهية المختصة بكل واحد واحد هو الإنسان فقط فتعين



من هذا النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا  
 ان قيل ان مقولته النوع في جواب ما هو بحسب الشركة ومقولته بحسب  
 الخصوصية يستلزم زمان واحد فكيف يصح قوله معا فالجواب عنه ان المراد  
 بثبوت هذين الوصفين اعني كونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو  
 مع بحسب الشركة وكونه بحيث يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية  
 للنوع في زمان واحد لا ان المقولين في زمان واحد **قال** ويرسب ان كل  
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد **اقول** الكلام ههنا كالكلام هناك  
 فان قلت لم اخرج العرض العام بالقيود الاخير مع انه يخرج بالذات يخرج به  
 الجنس قلت اريد ان يخرج قسمي العرض اعني الخاصة والعرض العام بقيد واحد  
 وهو القيد الاخير فان قلت لم قيد قوله مختلفين بالعدد اذ الافراد بقوله  
 دون الحقيقة قلت لو لم يقيد به لدخل الجنس في تعريف النوع لان الجنس  
 يكون مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا كالحول  
 في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذاك الفرس وان كان مقولته بحسب  
 احتمال السؤال على الحقيقة في المختلفين وبحسب العمل المتفقين في حكم الواحدة  
**قال** وان كان الذاتي غير مقول **اقول** هذا شروع في القسم الاخير من الذاتي

ولابد ههنا قبل الشروع في المقصود من معرفة قاعدة وهي ان السؤال باي شيء هو  
 على ثلاثة اقسام احدها ان لا يزداد على اي شيء هو قيد وثانيها ان يزداد عليه قيد وهو  
 ذاته وثالثها ان يزداد عليه قيد وهو في عرضه فان كان الاول كان الجواب بما يجزئه  
 سواء كان فصلا قريبا او بعيدا او خاصة كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو  
 يصح ان يقال في الجواب انه ناطق او حيوان او ضاحك لان كلامهم اعم من  
 غيره في الجملة وان كان الثاني كان الجواب بالفصل وحده لانه اعم من الثاني هو  
 الفصل القريب لا غير كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو ذاته يصح في الجواب  
 ان يقال انه ناطق ولا يصح انه ضاحك وان الثالث كان الجواب بالخاصة وحدها  
 كما اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في عرضه فالجواب عنه بتخاصة كانه ناطق  
 اذا عرفت هذه القاعدة فنقول الذاتي الذي لا يكون مقولا في جواب ما هو بل  
 يكون مقولا في جواب اي شيء هو ذاته هو الفصل ولما كان في قوله بل في جواب  
 اي شيء هو ذاته نوع خفاء فسر بقوله ما يميز الشيء الخ ومن هذا  
 التفسير عرفت ان كلاما هيته لها فصل وجب ان يكون لها جنس وهذا  
 عند المتقدمين واقام عند المتأخرين فيجوز تركيب الماهية من امرين متساويين وان  
 كل منهما فصلا لها وهذا الاختلاف مبني على امتناع تركيب الماهية من امرين



متساويين عند المتقدمين وجوازهما عند المتأخرين **قال** ولو قال او في الوجود  
ايضا **الحاقول** او لو قال صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في الجنس كان قوله  
اشمل لدخول الفعل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كفصل الانسان  
والحيوان والفصل الذي يميز الشيء عما يشاركه في الوجود كجزء الماهية  
المركبة من امرين متساويين او امور متساوية في تفسير المقول في جواب الشئ  
هو في ذاته كما اذا فرضنا ان ماهية مركبة من **ج** و **د** متساويان في الهدوء  
كان لهما فيهما يميز ماهية **ب** عما يشاركهما في الوجود **قال** بناء على بطلان  
تركيب الماهية **الحاقول** استدلال على بطلان بان يقال لو تركب ماهية حقيقة  
من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احد الامرين الى الآخر وهو ضرورة  
وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقة الى البعض ليحصل كمال الاشياء كما لا يمكن  
او يحتاج فان احتاج كل واحد منهما الى الآخر يلزم الدور وهو متوهم في الشيء  
عائنه وان لم يحتاج وان احتاج احدهما الى الآخر دون الآخر اليه  
يلزم الترجيح بلا مرجح لانهم ذاتيات متساويان فاحتياج احدهما  
الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر اليه **قال** فعلى هذا كان اللازم عليه  
ان يذكره **الحاقول** اختلق الشيخ ههنا فوقع في بعضها ان يذكر وفي  
البعض

البعض الاخر ان لا يذكر ولهما وجه اما على الاول فيكون معنى الاخر **الحاقول**  
فلا بد المصنف على هذا ان على تقدير الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان تركيب  
الماهية من امرين متساويين ان يذكر الجنس اي لفظ الجنس في تعريف الفصل  
وهو قوله كما يقال على شئ الخ كما ذكره في التفسير وهو الذي يميز الشيء عما  
يشاركه في الجنس لئلا يلزم التناقض واجيب **الحاقول** على هذا الوجه من الاول  
انه لما كان المنطقيين ههنا لان منهم من ذهب الى ان الفصل ما  
يميز الشيء في ذاته عما يشاركه مطلقا اعني من ان يكون في الجنس او في الوجود  
بناء على جواز تلك الماهية وعرف الفصل وليذكر فيه لفظ الجنس  
سما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما  
يشاركه في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه لفظ  
الجنس فقال انه كما يقال على الشيء في جواب ان هو في ذاته من جنس  
اراد المصنف ان يشير الى المذهبين وذكر لفظ الجنس في التفسير اشارة الى المذهب  
الثاني وشركه في التعريف اشارة الى المذهب الاول والوجه الثاني ان المصنف اختار  
المذهب الثاني فذكر لفظ الجنس او لا يشاركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق  
الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصلا الاعتراض



ولا بد للمص على هذا على بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين ان لا يذكر  
 الجنس والتعريف اذ في التفسير كما لم يذكره في الرسم لانه لا يخرج زبده عن شيء  
 واجيب عنه بان جميع القيود المذكورة في التعريف لا يجب ان يكون للاختصاص بل يجوز  
 ان يكون بعضها لبيان الواقع كما من ومن هذا التفسير عرفت ان المتعارف اليه  
 بهذا على التعديريين ما **قال** كل جنس للكلية **اقول** فان قلت ما السبب  
 انه قال فيما سبق ان الكل لا يزيد وهذا قاله جنس قلت لانه يحتمل ان يكون  
 قوله يقال لدفع التوفيق لا للجنسية لان المنطوقين ذكرنا ان الفصل على الحقيقة  
 النوع من الجنس فكان فيه مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يقال ولا يحتمل عليه  
 لان العلة لا يقال ولا يحتمل على العلو **قال** والاول هو العرض اللازم اه  
**اقول** لا امتناع انفكاكه عن الماهية سواء امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث  
 هو هي كالماتية بالقوة للانسان والفرديّة للثقل او عن الماهية الموجودة  
 كالسواد للجشّي لانه السواد ليس يلزم الماهية للجشّي من حيث هي هي والاول  
 لكان كل انسان اسود وليس كذلك **قال** والثاني العرض المفارق الى  
**اقول** لا مكان المفارقة سواء وقعت المفارقة بالفعل سريعاً كصفرة الوجع  
 او ببطء كالشيب والشباب او لم يقع اصلاً كالفرق الدائم لكن يمكن وماله

وكالفرق

2  
 وكالفرق الدائم لكن يمكن غناؤه **قال** وقوله فقط يخرج الجنس اه **اقول**  
 وكذا يخرج فصول الاجناس كالمحسوس الحيوان والنامي للجنس الثاني قابل  
 الابعاد الثلاثة اي الطول والعرض والعمق للجنس لكن لا يخرج فصولاً من نوع  
 كالناطق والنصاره والناطق واما الجميع فيخرج بالقيده الاخير وهو قوله  
 عرضاً فلذلك يستخرج الفصول جميعاً اليه **قال** ويرس العرض  
 العام بانه كل يقال **اقول** قيل عليه قدم مراراً متعددة ان العرض  
 العام لا يقال في الجواب اصلاً وهذا حكمه بانه مقول وان هذا لا تناقض  
 صريح واجيب عنه بان ما مر مراراً متعددة كان في ان يقع في جواب ما هو  
 وفي جواب ان شيء هو لانه ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها  
 وما حكمه هنا هو كونه مقولاً اي محمولاً على افراده لا كونه مقولاً في جواب  
 ما هو او في جواب ان شيء هو فيكون المحكوم به ههنا غير المحكوم به  
 هنالك فلا يلزم التناقض لعدم اتحاد المحمول وهو شرط فيه كما يجب **قال**  
 يقال على ما تحت حقايق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة اه **اقول**  
 خرج النوع بهذا التيد مطلقاً وكذا خرج فصل النوع وخاصة **اقول** فصول  
 الاجناس اعني الفصول البعيدة لانواع فيخرج بالقيده الاخير واما خواص



الاجتناس فلا يخرج عن تعريف العرض العام لكونها عرضا عاما بالنسبة  
الى الانواع ولا يدخل في تعريف الخاصة لكونها غير مقولة على ما تحت حقيقة  
واحدة فقط فان اردت ان تزيد شبهتك فارجع الى المطولات **قال**  
وكون هذه التعريفات للكليات **اقول** ان كون هذه التعريفات المذكورة  
رسوما للكليات كما قال المصنف في الجمع ويرسبنا اي معنى على امكن  
ان يكون لها اي الكليات الخمس ماهيات وحقايق ورا تلك المفهومات  
وهو التعريفات التي ذكرت من قبل للكليات الخمس ملزومات اي  
ماهيات ملزومات متساوية لها اي تلك المفهومات المذكورة للكليات  
فيكون تلك المفهومات لوازم متساوية لها ماهيات الممكنة فيكون  
التعريفات المذكورة تعريفا باللوازم المتساوية فيكون رسوما لحدود او  
الحق انما حدودا لاما هية الجنس ورا هذا المعنى ضرورة ان لا ينبغي كون  
الحيوان جنسا لا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق فيجواب  
ما هو ويكون الانسان نوعا لا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد  
دون الحقيقة في جواب ما هو وقس عليها البوابة وقد يقال انما كان  
لهذه التعريفات رسوما لان المقولية عارضية والتعريف بالعارض

رس وذلك لان الجنس في نفسه هو الحلق الذي ان المختلفين بالحقيقة سواء  
تبا عليها او لم يقل وانما المقولية فمما يعرض له وقيل في رده انهم ياب  
بشبه العارض بالعرض فان المقولية عارضية للجنس الطبع الذي هو  
معرض للجنس المنطقي الذي كلامنا فيه **قال** لكن المناسب ذكر التعريف  
اه **اقول** المناسب على تقدير امكن ان يكون لها ماهيات ورا تلك المفهومات  
ذكر التعريف الذي هو اعز من الحد والرسم لان عدم العلم بانها حدود  
ان عدم العلم بان تلك المفهومات حدود للكليات لا يوجب العلم بانها  
ان المفهومات رسوم لها بل يوجب عدم العلم بانها رسوم وانما الواجب  
للعلم بانها رسوم هو العلم بعدم كونها حدودا لها **قال** العلم ينقسم  
لا قسمين احدهما القول الشارح **اقول** العلم من التصور مطلقا وهو حصول  
صورة الشيء والعقل ينقسم الى قسمين احدهما القول الشارح والاخر  
المجرد وكذا المعلوم ينقسم الى قسمين احدهما معلوم بصورة والاخر معلوم  
تصديقا والمجهول ايضا ينقسم الى قسمين مجهول بصورة ومجهول تصديقا  
والعرض من المنطق استحصا للمجهولات فالتساب للمجهولات التصورية  
انما هو بقوله الشارح ويسمى ايضا بالتعريف انما تسميته بالقول فلا ان



القول هو المركب والمعرف مركب كلياً عند قوم وغالب المتأخرين  
والصحيح هو الاول وأما بالشرح فلشرح وايضاح مفهومات الاشياء  
وحقائقها واستحصالات المحمولات التصديقية اعماً هو الحق واستقراء عليها  
مفضلة فنظر المنطق اعماً في القول الشارح اوفى الحق ولا يحل منهل مباد يتوقف  
عليها فمباد القول الشارح الكلمات الجنس ومباد الحق القضايا  
واحكامها ومنه لما عرفت وجه تقدير باب الكلمات على باب القول  
الشارح واذا وجه التقدير القول الشارح على الحق فلا في القول الشارح  
تصور محض ان لا يعتبر معه الحكم والحق تصور يعتبر معه الحكم والتصور  
المحض مقدم على التصور الذي يعتبر معه الحكم طبعاً فقدم وضعاً لوافق الوضع  
الطبع **قال** يخرج الرسا **اقول** لان الرئيس لا بد له على ماهية الشيء وحقيقته  
وجوهه وذاته وهي مباد الشيء فهو كالحبوان الشا طوع بالنسبة  
والانسان بل جميع الشيء عن جميع ما عداه **قال** قلنا لا نسلم لزوم التسلسل  
**اقول** الحد قد ادى الى ماهية الشيء وفيه نظر لانه حد المحل ليس نفس  
المحل بل فرد من افراده فالاولى ان لا يجاب كذلك بل ان يجاب اقباباً  
التسلسل غير لازم لان معرفتي المعرف من حيث هو غير محتاج الى معرفتي

آخر

وبذلك وجود الوجود ليس نفس  
الوجود بل فرد من افراده

اخرها لبداهية اجزائه او لكونها معلومة بالكسب وانما بان التسلسل  
ههنا انما هو في الامور الاعتبارية والتسلسل فيها ليس بمحتمل لان الشيء  
ينقطع بانقطاع اعتبار المعتبر **قال** هو الذي يتركب من جنس الشيء  
وفصله القريبين اه **اقول** الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب  
عن الماهية وعن بعض ما يشاركه الماهية فيه اه في ذلك الجنس عين  
الجواب عنها وعن ما يشاركها فهو الجنس القريب كالحبوان بالنسبة الى  
الانسان فان الحبوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وهو الجواب  
عنه وعن جميع الانواع المشاركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن  
الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر  
فهو الجنس البعيد كالجسم النامي بالنسبة اليه فان النباتات والحبوانات  
يشارك الانسان فيه اه في الجسم النامي بالنسبة اليه لكنه اه الجسم  
النامي يكون جواباً عنه وعن بعض المشاركات وهو مشاركات النباتية  
ولا يكون جواباً عنه وعن بعض المشاركات الاخر وهو مشاركات الحبوانات  
بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية الحيوان والفصل كالجنس  
اما قريب او بعيد لان الفصل ان كان يميز الشيء عن جميع مشاركات في الجنس



القريب فهو فصل قريب كالتأطيق للانسان فانه يميز الانسان عن جميع  
مشاركاته في الحيوان كالصاهل للفرس وان كان يميزه عن مشاركاته في  
الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان والفرس فانه يميز كل واحد  
منهما عن مشاركته في الجسم الثامى وهى النباتات والحيوان الناطق يكون  
حد ثامى للانسان والجسم الثامى الناطق يكون حد ثامى فصله **قال** فانه اذا  
سئل عن الانسان بما هو اجيبك جسم الناطق اه **اقول** هذا الجواب  
ولم لعدم مطابقة للسؤال بما هو لانه السؤال بما هو انما يطلب به  
تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس تمام الماهية للانسان اللهم الا  
ان يقال مقصود الشارح مجرد التمثيل للفهم لانه كذلك في نفس الامر  
**قل** من جسم الشيء وخاصة اللازمة **اقول** انما قيد الخاصة باللازمة لا بمكان  
التعريف بالخاصة المفارقة لكونها اختص من هذه الخاصة والتعريف بالاختصاص  
غير جائز **قال** انه ما شرع على قدميه عريض الاظفار اه **اقول** قوله ما شرع  
على قدميه يخرج الماشى على الاقدام الاربع كالفرس والبق وغيرهما وقوله  
عريض الاظفار يخرج ما ليس بعريض الاظفار كالطيور وقوله باه  
البشرة ان مكشوف البشرة بالشعر وقوله مستقيم القامة يخرج ما هو  
مخمول الشعر يخرج ما هو مستور البشرة  
منه

منه القامة كالابدا والفرس وغيرهما فلما قال ضحكك بالطبع اختص الجميع للانسان  
ويخرج غيره **قال** لما فرغ من الشارح شرع في المجته **اقول** كما ان للقول الشارح  
مبادى يتوقف هو عليها ويجب تقديمها عليه وهى مباحث الملل ان الترتيب  
المعترف به منها كذلك المجته متاد يرتكب هى منها ويتوقف معرفة المجته  
على تلك المبادى وهى مباحث القضايا فلذلك قدمها على مباحث المجته ولما  
كان المجته مركبة من القضايا كالات الشروع في القضايا لشرع في المجته لانه  
الشروع في الشيء انما هو الشروع في جزء من اجزائه وفي قوله لما فرغ من القول الشارح  
اه اشارة الى ان المطلوب الاعلى من التصورات القول الشارح والمقصود الاقصى من  
التصديقات المجته والمراد من القضايا بالتعريف المجته ما فوق قضية واحدة  
يتناول التعريف للمجته التى هى المركبة من القضيتين وكذا لا يجمع يستعمل في  
التعريفات في هذا النوع **قال** كما في القضية المملوطة **اقول** يعنى ان القضية تتلوق  
ثارة على المملوطة كزيد قائم وتطلق تارة على المعقولة وهو الذي غير عند زيد  
قائم اقابلا لاشتراك اللفظى بان يكون القضية موضوعا لهما او بالحققة والحجاز  
بان يكون هو موضوعا لاحدهما دون الاخر فاعلا قها على الموضوع حقيقة وعلى الغير  
لعلاقة بينهما مجاز والثاني اولى لانه المعبر هو القضية المعقولة واما المملوطة



فانما اعتبرت لدلالة المعقولة فتسميها قضية تسمى الدال بالمدلول  
فذلك لفظ القول يطلق على المفوض والمعقول والقول المفوض جنس القضية المفوض  
المعقولة فان قلت زيادة لفظ في قوله كافي القضية المفوضه وفي قوله كافي القضية  
المعقولة لا يوضح من شائع لانه يلزم منه ان يكون الشيء ظرفا لقلت المظنون وهو المفهوم  
الحكي وهو اللفظ المركب والمفهوم العقلي المركب والظرف لانه واحد من افرادهما فلا  
يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه **قال** يتناول الاقوال الناقصة **اقول** لو كانت  
الاقوال الناقصة اختياريا كزيد قائم وقام زيد او انشائيا كاضرب وضرب  
ولا تضرب وسواها كانت الاقوال الناقصة اضافية كقلام زيد وتبيديتة  
كالحيوان الضال والمار ومن القول التام ما يفيد المخاطب فائدة يصح التسكوت  
عليها ومن الغير التام عكس هذا **قال** فصل يختص بزيد عن الاقوال الناقصة  
**اقول** التصديق والتكذيب بحريان في الخبر دون الانشاء والقول الناقص  
لان صدق القول مطابقة للحكم الواقع وكذبه عدم مطابقة له والاحكام واقع  
ونفس الامر في الانشائيات والتقييدات **قال** وفيه نظر **اقول** وجه النظر  
ان بعض الحيليك وهو قولنا زيد ابوه قائم وزيد قائم بجناده زيد ليس بقائم  
والحيوان الناطق ينتقل بتقل قديمه خرج عن تعريف الحيليك فلا يكون تعريفها  
جامعا

جامعا لافراده ودخل في تعريف الشرطيات فلا يكون هو مانعا وقد وجب  
ان يكون الحد جامعاً ومانعاً هذا خلق واجيب بانه المراد بالمفرد في تعريف  
الحليلة اعتراف ان يكون بالفعل كزيد قائم او بالقوة وهو الذي يمكن ان يوضع  
امفرد موضع والاطراف في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل الا  
انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان هذا ذاك والموضوع محمول  
الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة  
فلا يقال فيها ان الشرطيات هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحقق  
هذه القضية تحقق تلك القضية في المتصلة ولما ان تحقق هذه القضية  
او تحقق تلك القضية في المتصلة وهي ليست بالفاظ مفردة وفيه نظر  
لانه يمكن التعبير عن طرف الشرطية بمفردين واقله ان يقال هذا مفهوم  
لذلك في المتصلة وذلك معان لذلك في المتصلة فدخل الشرطيات في تعريف  
الحيليك بناء على الجواب المذكور **قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعت الشمس  
موجود **اقول** فانه حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي الشهاب موجود  
على تقدير صدق قضية اخرى وهي الشمس طالعت فان قلت ان طرف الشرطية  
ليست بقضية لان اداة الشرط تخرجها عن ان يكونا قضيةين



قلت هما وان لم تكونا قضيتين بالفعل لكنهما قضيتان بالقوة القريبة من الفعل  
**قال** كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود **اقول** فانك قد حكمت  
 في هذه القضية بسلب صدق القضية وهي الليل موجود على تقدير صدق قضية  
 اخرى وهي الشمس طالعة **قال** كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او **اقول**  
 فانه حكم فيها بان يكون العدد زوجا ينافي كونه فردا **قال** ليس اما ان يكون  
 الانسان اسودا **اقول** فانه حكم في هذه القضية بسلب المناقاة  
 بين كون الانسان اسودا وبين كونه كاتبا فانه يجوز ان يكون اسودا كاتبا  
 وان لا يكون اسودا ولا كاتبا وتسمية المتصلة بالشرطية ظاهرة لانها  
 على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة بها فلمشا بهتها المتصلة في الطرفين  
 من حيث انها مركبان من القضيتين فيكون معنى الشرطية في التسمية حقيقة  
 وفي المنفصلة مجازا **قال** الجزء الاول ان المحكوم عليه **اقول** ان لما قرأ القضية  
 الى المحلثة والشرطية شرع الان في المحليات وانما قدم مبحث المحليات على  
 مبحث الشرطية لانها اقل اجزاء بالنسبة الى الشرطية وما هو اقل اجزاء اولي  
 بالتقدير وقد عرفت ان للقضية طرفين احدهما المحكوم عليه والاخر المحكوم  
 ويسمى المحكوم عليه في القضية المحلثة موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه

بشيء

بشيء اما ايجابا او سلبا وهو المحكوم به المحكوم به فيها اي في المحلثة يسمى بمحمول  
 لانه انما وضع لان يحكم عليه بشيء وهو الموضوع واعلم انه المراد من الموضوع الاخر  
 ومن المحمول المفهوم عنه اذا قيل الانسان حيوان كان المقصود من الانساق  
 افراد المتكثرة من زيد وعمر وغيرهما ومن الحيوان مفهومه وهو جسم  
 نام حساس متحرك بالا رادة وللحليته جزء اخر وهو النسبة التي يرتبط  
 بسببها المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية ولما يذكر المحلث الجزء الاخير  
 وهو النسبة الحكمية ولا بد منه لانه يري ان يبين السور ملبق ذكر في تقسيم  
 القضية الى المحلثة والشرطية والمذكور في ملبق ليس الا الطرفين فان قلت  
 لم يذكر هذا الجزء الاخير في ملبق قلت لان ذلك الجزء بحدة كثير افتقد سكك  
 المحلث ذكر ما هو اكثر ذكرا **قال** تنقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة **اقول**  
 هذا تقسيم ثان للقضية لانها انقسمت اولا الى المحلثة والشرطية وثانيا  
 الى الموجبة والسالبة لانه المحلثة قسم من القضية وهو ان المحلثة تنقسم اولا  
 باعتبار النسبة الحكمية الى الموجبة والسالبة والقسم الاول للقسم الثاني  
 والقسم الثاني للمقسم فيكون الانقسام الى الموجبة والسالبة انقسامًا  
 ثانيا للقضية فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون القسم الثاني للقضية



انقسام الشرطية من قبل المتصلة ومنفصلة وان يكون انقسام المحلولة الى الموجبة  
والسالبة قسمين ثالثا لما قلت هذا هو الظاهر لكن الشارح لما نظر الى امكان  
اندراج الشرطية في هذا التقسيم لانه يمكن ان يقال القضية اما موجبة او  
سالبة لانه ان كان الحكم في القضية بالابقاء فاجاب وان كان بالانزع  
فسلب والعدم امكان اندراج المحلولة في ذلك التقدير وهو انقسم الشرطية  
الى المتصلة والمنفصلة مع انه المهر ذكر القضية في تقسيم الثانية وهي انقسم القضية  
الى الموجبة والسالبة دون الاول وهو انقسامها الى المتصلة والمنفصلة جعل  
الانقسام الى الاجاب والسلب قسمين ثانياً القضية دون الانقسام الى المتصلة  
والمنفصلة **قال** وان كانت حكما بان يقال الموضوع محمولاه **اقول** غير  
بعض القاصرين ان القضايا الكاذبة كقولنا الانسان جرم وكقولنا الاشئ  
من الانسان حيوان خارجة عن دليل وجه هذا المحصر وانكسرها الى التكلف  
البادع ان عدم خروجها ظاهرا على من له ادنى ممارسة في هذا العلم فهو  
يخرج اذا زيد في الدليل فيدعيه فيقال لان تلك النسبة ان كانت حكما يصح  
بان يقال الموضوع محمول كما زاده التسمية **قال** ولا واحد من القضية الموجبة  
والسالبة **اقول** هذا تقسيم القضية المحلولة باعتبار الموضوع وبيان انحصارها

باعتباره

باعتباره وثلاثة اقسام مخصوصة ومحصورة ومهمة وذلك لانه ان كان الموضوع  
في القضية المحلولة المتداولة في العلوم شخصا معينا وجزئيا حقيقيا فالقضية  
مخصوصة وشخصية ووجه التسمية والمثال كقوله تعالى ظاهر ان عن الشرح  
وان لم يكن موضوع المحلولة مخصوصا وجزئيا بل يكون كليا غير معينة فان  
بين كمية افراد الموضوع اى فان بين ان الحكم بالاجاب والسلب على كل  
الافراد وعلى بعضها فالقضية محصورة ومسورة ايضا وجه التسمية  
ظاهر منه وان لم يبين فمحملة كما سيجي **قال** والسور في الكلية الموجبة اه  
**اقول** سور الموجبة الكلية ملا وجمعون وطرا وقاطبة وكافة والالف  
واللام في مقام الاستغارة نحو الانسان لى خسر بقرينة الا الذين امنوا  
وسور السالبة الكلية لا شئ ولا واحد نحو لا واحد من الانسان نجس  
وسور الموجبة الجزئية بعض واحد نحو واحد من الانسان كاتب وسور السالبة  
الجزئية ليس بعض وبعض ليس ولا نحو ليس بعض الانسان يقاتل  
وليس لا يقاتل يصل الى المعشوق **قال** وان لم تكن كذلك اه **اقول** اه وان لم  
يكن الموضوع في المحلولة شخصا معينا بل كليا غير معين ولم يكن الحكم فيها  
على كل الافراد او على بعضها اى ان لم يبين كمية الافراد فالقضية تسمى







الحكماء ليس كما وليس معهما ومنه في التمسك دائما في المنفعة وهذا كله بحسب الحال  
 فان اردت تفصيلا فارجع الى المطولات **قال** لانه ان كان صدق الثاني فيهما على  
 تقدير صدق المقدم لعلاقة **اقول** القضية الشرطية المتصلة اذ ان تكون بين  
 مقدميهما والتاليهما علاقة معلومة تنتهي ان يكون الثاني صادقا على تقدير  
 صدق المقدم او لا يكون فان كان الاول **اقول** القضية متصلة لزوميه وان كان  
 الثاني **اقول** القضية متصلة اتفاقية والمراد بالعلاقة ما به يقع بين المقدم والتالي  
 ملازمة وهي ان العلاقة تنشأ عن ذات المقدم في الاكثر لكونه علة للتالي  
 نحو قولنا ان كان الشمس طالعة فالشمار موجود او معلول له نحو ان كان الشمار  
 موجودا كانت الشمس طالعة او مضائفا للتالي كقولنا ان كنت انا عاشقا لله  
 كان الله معشوقا لي والمتضايقان هما الشبان اللذان لا يتفقد احدهما بدون  
 الاخر كالاب والابن والعاشق والمعشوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة  
 ربما تنشأ بسبب امر خارج منفصلة لكونهما **اقول** المقدم والتالي معلولين  
 علة واحدة نحو ان كانت الشمار موجودة فالعالم مضمي فان وجود الشمار  
 واضافة العالم معلولان لطلوع الشمس ومن هذا عرفت ان قول الشارح **تنبيه**  
 عن ذات المقدم يكون باعتبار التغليب **قال** فانه لا علاقة بين ناطقة

الانسان وناطقة الحمار **اقول** اي للعلاقة بينهما من العلاقة المذكورة التي  
 يتعلق بها علم الحاكم وان كان علاقة بينهما في نفس الامر لا شهما امر واقعان  
 في الكائنات وكل امر واقع في الكائنات لا بد له من سبب فلا بد له من  
 اجتماعهما اما تسمية الاولى بالزومية فلا شهما على اللزوم واما  
 تسمية الثانية بالاتفاقية فلعدم اشتغالهما على اللزوم بل على الاتفاق واعلم  
 ان هذا التعريف للمتصلة الزومية لا يتناول الزومية الكاذبة نحو قولنا  
 ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق الثاني للعلاقة بينهما  
 فالاولى ان يقال ان الزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق  
 قضية اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول للزومية الكاذبة  
 لانه الحكم للعلاقة بصدق ان طابق الواقع كان الزومية صادقة وان  
 لم يطابق كانت كاذبة وايضا ان هذا التعريف للاتفاقية لا يتناول الاتفاقية  
 الكاذبة كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار صاهل لعدم صدق الثاني على  
 سبيل الاتفاق ولو قال هي التي حكم فيها بصدق الثاني على تقدير صدق  
 المقدم للعلاقة بل مجرد صدقهما يتناول للاتفاقية الكاذبة لكان  
 او لي فان الحكم بصدق الثاني للعلاقة بل مجرد صدقهما ان طابق الواقع



بالاشفاق صادقة والافكا ذبة **قال** كقولنا العدد اما زوج واما فرد الى  
**اقول** الاحتمال العقلي في هذه القضية اربعة صدق المقدم والتالي معا  
 كذبهما معا وصدق المقدم مع كذب التالي وصدق التالي مع كذب المقدم **قال الاول**  
 كاذبان والاخران صادقان **قال** كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجرة **اقول**  
 الاحتمال ههنا اربعة ايضا الاول صدقهما ا ه صدق المقدم والتالي والثاني  
 عدم صدقهما والثالث صدق المقدم مع عدم صدق التالي والرابع صدق التالي  
 مع عدم صدق المقدم والاول كاذب والباقي صادق **قال** زيد اما ان يكون في البحر  
 واما ان لا يفرق اه **اقول** ههنا ايضا اربعة احتمالات الاول ان يكون  
 زيد في البر وان يفرق والثاني في البر وان لا يفرق والثالث كونه في البحر وان يفرق  
 والرابع كونه في البحر وان لا يفرق والاول باطل والباقي حق واما اخر الشريعة  
 المنفصلة عن المتصلة لان الشريعة اصل في المتصلة والمنفصلة متفرعة عليها  
 لما مر من ان معنى الشريعة في الاول حقيقة وفي الثاني مجاوز وقدم المنفصلة  
 الحقيقة على مائة الجمع ومائة الخلق لان حقيقة الانفصال فيها كونه الثاني  
 بين جزئيهما في الصدق والكذب معا وقدم مائة الجمع على مائة الخلق لان الثاني  
 في الصدق فقط اشد من الثاني في الكذب فقط **قال** اما المنفصلة الحقيقية  
 الحقيقة

**اقول**

26  
**اقول** الشريعة المنفصلة سواء كانت حقيقة او مائة الجمع او مائة الخلق قد يتركب  
 عند اكثر مدحرجين مثالا الحقيقة ما ذكر في الشرح من قولنا العدد اما زائد او ناقص  
 او مساو ومثالا مائة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الابيض ثلجا او قطنيا او عاجيا  
 مثلا مائة الخلق نحو قولنا هذا الشيء اما ان يكون لانا انسان او لافرسا او لاحمارا  
 والمراد من كون العدد زائدا او ناقصا او مساويا كونه الكسور المتصورة  
 في العدد من الكسور الستة وهي النصف والثلث والرابع والخمس والسادس والسبع  
 والثمان والتع والعشر زائدا على العدد كاشي عشر فان الكسور المتصورة فيه  
 وهي النصف والثلث والرابع والسادس زائدة عليه لان نصفه ستة وثلاث اربعة  
 ورابعة ثلثه وسدسه اثنان فالجميع خمسة عشر وخمسة عشر زائد على اثنى عشر  
 بلا شبهة او ناقصا عنه كالجملة فان المتصور فيه النصف والرابع والثلث فثلاثة اربعة  
 ورابعة اثنان وخمسة واحد والجميع سبعة والسبعة ناقص عن الثمانية او مساو بال  
 كالسنة فان الصورة فيها هي النصف والثلث والسادس فان نصفه ثلثه وثلاث اثنان  
 وسدسه واحد والجميع ستة والستة مساو للستة **قال قلت** ربما يوجد عدد لا يتصور  
 فيه الزيادة ولا النقصان ولا التساوي بهذا المعنى كالواحد فانه لا يتصور فيه  
 الكسر فلا يكون تلك القضية منفصلة حقيقة **قلت** الواحد ليس بعدد لان العدد



ما يكون نصفه نصف مجموع حاشيته من طرفيه كاربعة فاثله حاشيتين احدهما  
 ثلثه والاخر خمسة فمجموع حاشيتين ثمانية فالاربعة نصف الثمانية فلا يكون الواحد  
 عددا لعدم طرفيه **فان قلت** ما تقول في احدى عشر وثلاثة عشر وسبعة عشر وغير ذلك  
 من الاعداد التي لا يتصور فيها الكسور **قلت** هذه داخله في العدد الناقص لانه الناقص  
 ما لا يبلغ كسوره اليه وعدم بلوغ الكسور اليه امانان لا يكون له كسور اصلها واقفا  
 ان يكون له كسور ولا يبلغ اليه ومن هذا عرفت ان المراد بالزيادة والنقصان و  
 المساواة معانيها الاصطلاحية لا معانيها اللغوية وهي ان يشب عددان في عدد  
 كنسبة اربعة الى اربعة في المساواة وكتب حاشية اليه في الزيادة والنقصان كما ظن  
 الشارح الكافي بشهادة قوله بعد ذلك بل الحق ان الحقيقة يتركب من حلية ومنفصلة  
 كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد ومهنا سؤل وجواب لا يسع  
 المقام ايرادهما **قال** واصله العدد اما مساو لذلك العدد **اقول** اهل اصل هذا القول  
 المركب من حلية ومنفصلة العدد اما مساو لذلك **فان قلت** مساويا له ان ذلك العدد كان  
 العدد او غير مساويا له ان مركب من حلية ومنفصلة اعني قولنا او زائد او عليه او ناقصا  
 عنه في قوة تلك الحلية وهي قولنا او غير مساو له اقيمت تلك المنفصلة مقامها اي  
 مقام هذه الحلية فظن انها ان القضية المركبة من حلية ومنفصلة مركبة عن ثلثة

من مركب من حلية  
 ومنفصلة العدد  
 اما مساو لذلك  
 او غير مساو له  
 ان ذلك العدد كان  
 العدد او غير مساويا  
 له ان مركب من حلية  
 ومنفصلة اعني قولنا  
 او زائد او عليه او ناقصا

اجزاء هذا المراد الشارح كذا اسلوب كلامه لا يقتضيه ذلك بل يقتضي ان يقال فلما كانت  
 هذه الحلية في قوة تلك المنفصلة اقيمت مقامها **قال** وكذا مانعة الخلق بخلاف مانعة الجمع  
 الى **اقول** فيه نظر لانه لا فرق بينهما في جواز تركيب كل واحد منهما عن اكثر من جزئين  
 لانه كما يقال مانعة الجمع اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا كذلك يقال في  
 مانعة الخلق اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة او لا حجرا او لا حيوانا فكما لا مانع في مانعة  
 الجمع لان عين احد اجزاء مانعة الجمع يستلزم نقيض الاخر لا متناع الجمع بينهما ونقيض  
 احدا جزئيا لا يستلزم عين الاخر لجواز الخلق بينهما حتى يلزم اجتماعهما مثلا في  
 المثال المذكور ان يكون هذا الشيء شجرة يستلزم كونه لا حجر لا متناع الجمع بين الحجر  
 الشجر وكونه لا حجر لا يستلزم كونه حيوانا لجواز الخلق بين الحجر والحيوان حتى يلزم ان  
 يكون هذا الشيء شجرة او حيوانا وقد كان بينهما منع الجمع كذلك لا مانع في مانعة  
 الخلق لانه نقيض احدا جزئيا مانعة الخلق يستلزم عين الاخر لا متناع الخلق بينهما  
 وعين احدها لا يستلزم نقيض الاخر لجواز الجمع بينهما حتى يلزم خلق الجزئين مثلا في  
 المثال المذكور ان انتفاء كون هذا الشيء لا شجرة يستلزم كونه لا حجر لا متناع الخلق  
 بينهما وكونه لا حجر لا يستلزم انتفاء كونه لا حيوانا لجواز الجمع بينهما حتى يلزم  
 انتفاء الا شجرة والحيوان وقد بينهما منع الخلق هذا **قال** وهو اختلاق القفصتين



**اقول** هذا شروع في احكام القضا يا ولو احققها بعد الفراغ عن تعريف القضية  
 واقسامها وانما اخبر عن التعريف والتقسيم لانه التعريف لبيان مفهوم  
 الشيء والتقسيم لبيان افرادها والحكم على افراد الشيء بعد بيان مفهومه  
 وافراجه اولى وهو ان التناقض اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث  
 يقتضيه ذلك الاختلاف لذاته ان بلا واسطة ان يكون احدى القضيتين صادقة  
 والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب بالفعل او بالقوة وزيد ليس بكاتب بالفعل  
 او بالقوة فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب بحيث يقتضيه  
 لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة في نفس الامر وعلا حسب  
 الواقع **قال** قوله اختلاف جنس الى **اقول** الاختلاف المذكور في تعريف التناقض  
 جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين قضيتين وبين مفردين كالسماء  
 والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كعمرو وزيد قائم وقوله  
 قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين كاختلاف مفردين واختلاف  
 مفرد وقضية لكن هذا القيد مع القيد الاول جنس متوسط يتناول الاختلاف  
 الواقع بين القضيتين بالايجاب والسلب كما من مثال التناقض والحماية  
 والشرطية كقولنا زيد كاتب وان كان زيد ابنا لعمرو كان عمرو ابنه

وبالمتصلة والمنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد اثنان زوج  
 وانما فرده وبالمحمورة والمهملة كقولنا لا انسان حيوان والانسان حيوان وبالحالية  
 والحزنية كقولنا لا انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدو لا التحصيل  
 كقولنا زيد لا حجر وزيد ليس بحجر والمراد من العدو ان يكون حرف السلب جزءا من الجموع  
 كالمثال الاول ومن التحصيل ما لا يكون حرف السلب جزءا منه كالمثال الثاني فنعني  
 قولنا زيد لا حجر الا بحرية ثابتة لزيد ومعنى قولنا زيد ليس بحجر ان الحرية  
 عنه فيكون الاولى موجبة والثانية سالبة لانه المراد من المثال الاول ان النسبة ربط  
 السلب وربط السلب عجاب ومن الثاني <sup>السلب الربط</sup> الربط سلب وقوله  
 بالايجاب والسلب يخرج ما اعد الاختلاف بالايجاب والسلب من المذكورات ونحوها  
 وهذا مع القيد الاول جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف الواقع بين  
 قضيتين سواء كان ذلك الاختلاف يقتضيه صدق احدهما وكذب الاخرى او لم  
 يقتضيه كقولنا زيد حسن وزيد ليس بقيح فاشهارهما بصدقان وربما يكون  
 وكقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمخرك وقوله بحيث يقتضيه اخرج الاختلاف  
 الغير المقتضى ولهذا القيد مع القيد الثلاثة السابقة جنس قريب يتناول الاختلاف  
 القضي سواء كان لذاته وصورته او لم يكن كذلك بلا واسطة او بخصوص مادة



وقوله لذاته فصل يخرج الاختلاف المقتضى بواسطة او مخصوص مادة اما الوسطة  
فكما في ايجاب بشي، بشي، وسلب ما يناديه عنه كقولنا زيد انسان زيد ليس  
بناطوق فان الاختلاف بينهما لا يقتضى لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى  
بل انما يقتضى ذلك اما لان قولنا زيد ليس بناطوق في قوة قولنا زيد ليس بانسان  
ولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما خصوص المادة فكما  
في قولنا كل فرس حيوان ولا بشي، من الفرس بحيوان وقولنا بعض الانسك  
حيوان وبعض الانسك ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب  
يقتضى صدق احديهما وكذب الاخرى لا لذاته ولا للصورة وهي كونهما  
كليتين وجزئيتين بل بخصوص المادة والاداه وان كانت ذلك الاقتضا  
بصورته لا بخصوص المادة لزم ان يكون ذلك الاقتضا من كل كليتين  
او جزئيتين وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا بشي، من الحيوان  
بانسان كليتان مختلفتان بالايجاب والسلب مع ان اختلافهما لا يقتضى  
صدق احديهما وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان  
فرس وبعض الانسك الحيوان ليس بفرس جزئيتان مختلفتان ايجابا  
وسلبا وليس احديهما صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان

بخلان قولنا بعض الحيوان فرس ولا بشي، من الحيوان بفرس فان الاختلاف  
الواقع فيهما يقتضى لذاته وصوته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة  
فان قلت ان التناقض فكما يجزى في القضايا كذا يجزى في المفردات كالانسك  
والانسان والحجر واللاجرم مع ان عموم مباحثهم واجب فلا يصح تخصيصه  
بالقضايا لكونه منافيا للقاعدة قلنا المقصود الاصلى لههنا تناقض  
القضايا لانه الحلام ههنا في احكامها واما التناقض الواقع بين المفردات  
فيعرف بالقياس اليه مع ان تعميم القواعد انما يكون بحسب المقاصد  
الاغراض ولا غرض لههنا يقتضى التناقض الواقع بين المفردات  
فلذلك خسر **قال** وان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض **قول** القضايتان  
اللتان يقع التناقض بينهما ان كانتا مخصوصتين لا يتحقق التناقض بينهما  
الا بعد اتفاقهما في شيان وحدات الاولى هي الوحدة الاولى ووحدة الموضوع  
هي اتحاد القضايتين في الموضوع لانهما ان القضايتان لو اختلفتا في هذه  
الوحدة بان يكون موضوع احديهما زيدا مثلا وموضوع الاخرى عمرا  
لومتنا قضا عور زيدا قائم وعمرو ليس بقائم لجواز صدقهما معا وكونهما  
معا وصدق احديهما مع كذب الاخرى على سبيل الاتفاق والثانية هي



الوحدة الثانية وحدة المحول اذ لو اختلفتا فيها اى في تلك الوحدة بان يكون  
محول احديهما كاتباً مثلاً ومحول الاخرى احديهما شاعراً لرتنا قضا  
لجواز صدقهما معاً وكذبهما معاً غوزيد كاتب زيد ليس بهما شاعر  
والثالثة اى الوحدة الثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا القيتان فيها  
اى في وحدة الزمان بان يكون زمان احديهما ليلاً وزمان الاخرى نهاراً  
لرتنا قضا بجواز صدقهما وكذبهما غوزيد نا ثم ليلان زيد ليس بنائم  
نهاراً والرابعة اى الوحدة الرابعة من الوحدات الثمانية وحدة المكان  
لاشبهما لو اختلفتا فيها اى في وحدة المكان بان يكون احديهما داراً خلا  
ومكان الاخرى سوقاً لرتنا قضا بجواز الصدق والكذب فيها غي  
زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم في السوق والخامسة من الوحدة المذكورة  
وحدة الاضافة لاشبهما اذا اختلفتا فيها اى في الوحدة الاضافة بان  
يكون الاضافة في احديهما العمر ومثلاً وفي الاخرى لكر لرتنا قضا  
لجواز صدق كلا واحد منهما وكذب كلا واحد منهما غوزيد اب لعمر وزيد  
ليس باب بكر والسادسة وحدة القوة والفعل لاشبهما اى القيتان  
لو اختلفتا فيهما اى في لقوة والفعل بان يكون نسبة المحول للموضوع

في احديهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لرتنا قضا غي المحر في الدون مسكر  
اى بالقوة يعني من شأن الاسكار المحر في الدون ليس بمسكر اى بالفعل فانها  
صادقتان والسابعة وحدة الكل والجزء لانه القيتان اذا اختلفتا  
في الكل والجزء بان يكون الحكم في العوجبة على بعض اجزاء الموضوع وفي الثانية  
على كلاًهما لرتنا قضا غي الزنجى اى الجئس اسود اى بعض اجزاء  
من الرأس والوجه واليد والرجل وغير ذلك النجى ليس بالسود اى كلاً  
اجزائه بل بعض اجزائه ابيض غي الفرس واللسان وغيرهما لكونهما  
صادقتين واعلم ان الحكم قد يكون للاحاطة الافراد وقد يكون للاحاطة  
الاجزاء فاذا دخلت على النكرة يكون للاحاطة الافراد ولهذا لم يجر  
ان يقال اكلت رغيفاً اى اجزاء رغيف ان مثلاً اى كلاً واحداً من افراده  
واذا دخلت على المعرفة يكون للاحاطة الاجزاء ولهذا جاز ان يقال  
اكلت كل الرغيف اى اجزاء رغيف واحد والمراد من الحكم في قوله الزنجى  
ليس بالسود اى كلاً للاحاطة الاجزاء لكونه داخل على المعرفة والوحدة  
الثامنة من الوحدة الثمانية وحدة الشرط لعدم التناقض بين القيتان  
عند اختلاف الشرط بان يكون شبهة المحول للموضوع في احد القيتان



بشرط انحصار الموضوع بوصف معين وسلبه عند الآخر بشرط الاتصاف  
 بوصف معين آخر كقولنا الجسم مغروق للبصر من غير العيون رايتهما اي  
 بشرط كون الجسم ايضا الجسم ليس بمغروق البصر بشرط كونه سودا لاشبهما  
 صادقتان معا **قال** وليت هذا **اقول** ان عليه كون نقيض الموجبة السالبة  
 الكلية وكون نقيض السالبة الكلية الموجبة الجزئية دون الموجبة الكلية  
 شيئا في المحصورات **قال** وانما كان موضعه بعد تحقق المحصورات **اقول**  
 ان موضع ايراد هذا القول بعد تحقق شرط التناقض في المحصورات وفيه نظر  
 لان هذا الكلام واقع موقعه لان مقصود المصنف من قوله ونقيض الموجبة  
 الكلية الخ دفع وفهم من يتوهم من تعداد الوحدات المشتركة بين المحصورات  
 والمخصوصات والمهملات ان نقيض الموجبة الكلية السالبة الكلية و  
 نقيض الموجبة الجزئية السالبة الجزئية لا بيان التناقض بين المحصورات  
 حتى يكون موضعه بعد تحقق المحصورات لانه لما قال المصنف ولا يتحقق  
 ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع توهم انه لا تناقض بين الكلية  
 والجزئية بل نقيض الكلية الكلية ونقيض الجزئية الجزئية لان اتحاد الموضوع  
 شرط في التناقض ولا اتحاد في الموضوع بين الكلية والجزئية لان موضوع

الكليّة

١٠

الكلية جميع الافراد وموضوع الجزئية بعض الافراد فلا يكونان متحدين فان كان المصنف  
 ذلك يقول ونقيض الموجبة الكلية الجزئية ان المراد بالموضوع اتحاد الموضوع في الذكر  
 لادوات الموضوع وباتحاد الموضوع اتحاد الموضوع المذكور لا اتحاد افراد الموضوع بالكلية  
 والجزئية كما سبق **قال** ان كانت القضيتان المتناقضتان **قال** لما فرع عن تحقيق  
 شروط التناقض المشتركة بين القضيتين ايراد ان يبين الشرط المخصوص بالمحصورات  
 فقال ان كانت القضيتان محصورتين لا تحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما اي  
 بعد اختلاف تلك القضيتين المحصورتين المتناقضتين في الكمية اي في الكلية و  
 الجزئية بان يكون احدهما القضيتين المحصورتين المتناقضتين كلية والآخر جزئية  
 وهذا الشرط اي الاختلاف في الكمية انما يكون شرطا بعد اتفاقهما اي بعد اتفاق تلك  
 القضيتين المتناقضتين في الوحدات الثمانية المشتركة المذكورة من قبل **قال** فلو  
 قيد بعد قوله الكمية بقولنا ايضا **اقول** يعني لو قيد المصنف قوله والمحصورات لا يتحقق  
 التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بقولنا ايضا اي اتفاقهما في  
 الوحدات المذكورة لكان اولي ليكون ايضا اشارة اليه اي الى اتفاق المحصورتين  
 المتناقضتين في الوحدات المذكورة اقول لا حاجة الى قيد ايضا لكون اشارة الى  
 اتفاق المحصورتين لانه اتفاقهما في الوحدات الثمانية المذكورة يعلم من قوله قبل

١٠



ذلك ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع لان الضمير في قوله لا بعد اتفاقهما  
عائد الى القضية المذكورتين في تعريف التناقض والقضيتان المذكورتان في التعريفات  
من ان يكون محصورتين او محصورتين او مهملتين فلا حاجة الى ذكر ايضا **قال**  
لان الحالتين قد يكونان كاذبتين **اقول** وانما قال بلفظ قد المفيدة بجزئية الحكم  
لان الحالتين الجزئيتين قد تختلفان صدقا وكذبا لقولنا كل انسان حيوان  
ولاشي من الانسان حيوان لقولنا بعض الانسان ناطق وبعض ليس بناطق  
**فان** قلت صدق الجزئيتين المذكورتين في الشرح انما هو لعدم اتحاد الموضوع  
وهو شرط في التناقض فان بعض المحكوم عليه بالكتابة غير البعض المحكوم عليه  
ببسط الكتابة **قلت** المراد بالموضوع الموضوع المذكور في القضية لادان الموضوع  
وفي المثال المذكور الموضوع المذكور متحد وهو بعض الانسان والادان وان لم يكن  
المراد بالموضوع الموضوع في الذكر بل ذات الموضوع لم يكن بين الكلية والجزئية تناقض  
لان ذات الموضوع في الكلية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهما ليسا بمحددين  
بل هما مختلفان ويجوز ان يكون الحكم بالاجاب والسلب ثابتا لمجموع الافراد  
من حيث مجموع في الكلية ولا يكون ثابتا لبعضها من حيث بعض في الجزئية  
واعلم ان نقيض الشرطية الكلية الشرطية الجزئية المخالفة لها في الكيف

اي في الاجاب والسلب الموافقة لهما في الجنس اي في الاتصال والانفصال وفي النوع  
اي في الزوم في المتصلة والعيان في المنفصلة والاتفاق فيهما اي في المتصلة في المنفصلة  
بالعكس اي نقيض الشرطية الجزئية الشرطية الكلية المخالفة لهما في الكيف الموافقة  
لها في الجنس والنوع فنقيض الزومية الموجبة الكلية السالبة الزومية ونقيض  
العنادية الموجبة الكلية العنادية السالبة الجزئية ونقيض الاتفاقية الموجبة  
الكلية الاتفاقية السالبة الجزئية وبالعكس فيها فاذا قلنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالشمار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة فالشمار  
موجود فاذا قلنا ادانما ان يكون العدد زوجا او فردا فنقيضه ليس دانما انما  
ان يكون العدد زوجا او فردا فاذا قلنا كلما كان الانسان ناطقا فالحوار ناهق  
كان نقيضه ليس كلما كان الانسان ناطقا فالحوار ناهق وعلى هذا القياس  
**قال** وهو عبارة عن ان يصير الموضوع **اقول** هذا شروع في بيان العكس  
المستوي للقضية وهو العكس المستوي عبارة عن ان يصير الموضوع بتثديد  
البيان على صيغة مجهول **اي** لا اي ان يجعل الموضوع في القضية محمولا ومحمول  
فيها موضوعا على بقا، الكيف وانما قلنا بتثديد البيان لان العكس المستوي  
يطلق على معنيين احدهما المعنى المصروف وهو جعل الموضوع محمولا ومحمول



موضوع محمول اولي محمول موضوع

موضوعا وثانيهما القضية الحاصلة بعد جعل المذكور فلول يشذد لصار له  
معنا ثالثا **قال** ان كان الاصل صادقا باي وجه كان اه **اقول** سواء  
كان صدقه بحسب الامر او بحسب غير العارض كان العكس ايضا اي  
كالاصل كذلك ان يكون العكس صادقا بحسبها **قال** لا انما الموضوع لا يصير  
محمولا اه **اقول** فانك قد عرفت ان المراد من الموضوع الذات ام الافراد  
من المحمول الوصف ام المفهوم فاذا قلت لا انسان حيوان يكون المراد  
من الانسان الذي هو الموضوع الافراد المتكثرة ومن الحيوان الذي هو المفهوم  
اي الجسد التام المحسوس المتحركة بالارادة ومن البيهيمي انا اذا عكست تلك  
القضية وقلنا بعض الحيوان انسان لا يصير المحمول الذي هو مفهوم الحيوان موضوعا  
ولا الموضوع الذي هو ذات الانسان محمولا وجوابه ان الموضوع والمحمول  
بطلان تارة على ذات الموضوع ومفهوم المحمول وهما الموضوع والمحمول  
في الحقيقة وتارة اخرى على اللفظين الدالين عليهما وهما الموضوع والمحمول  
في الذكر والمص اراد الثاني بقريضة المقام مع ان المتبادر هو الثاني وقول الشارح  
ولين سلطنا ذلك اه اشارة الى ذلك الجواب **قال** وانما اعتبر بقاء السلب و  
الايجاب **اقول** اعتبر في العكس المستوي بقاء السلب والايجاب لان

المنطقين

المنطقيين تتبعوا القضايا فله يجدوهما اكثر من القضايا بعد جعل  
المذكور وهو ان المذكور جعل الموضوع محمولا والمحمول موضوعا ضرورة لازمة للاصل  
وهي العكس الاموافقة لها ان للاصل والرجوع باعتبار القضايا بالايجاب و  
السلب وانما قال في اكثر ولم يقل في الكل لانه المناسب للتبع **قال** فعلى  
هذا قول المصريح اه **اقول** اسناد الخطا الى المص خطأ لان الخطأ مالا  
يستتبه صاحبه اصلا او يتنبه لكن بعد تكلف ومشقة وكيف يقع الخطأ من  
ذلك الغافل مع كونه وحيد في عصره بل الصواب ان يقال فعلى هذا لا يكون هذه  
العبارة وهي التأكيد بحال الا وهو من قلم الناسخ **قال** فلا تا اذا قلنا كل  
انسان حيوان بخدشنا موصوفا اه **اقول** يعني اذا قلنا هذه الموجبة الكلية  
بخدشنا موصوفا بالانسان والحيوان وهو اي الشيء الموصوف بهما ذات  
الانسان اي افراده فيكون بعض الحيوان انسان لانا اذا وجدنا ذات موصوفة  
بصفتين قلنا ان تجعل تلك الذات موصوفة باحد الوصفين موضوعا و  
تجعل الوصف الاخر محمولا عليها **قال** والاولى فيه ان يقال اه **اقول** التعليل  
الاولى واعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية ان يقال اه اذا صدق كل  
انسان حيوان لزم من صدقه ان يصدق بعض الحيوان انسان والا اى وان



لا يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق نقيضها فهو لا شيء من الحيوان بانسان  
والاى وان لم يصدق هذا ولا ذاك يلزم ارتفاع النقيضين وهو محال  
من صدق هذه السالبة الكلية وهي نقيض العكس المنافي <sup>فأعلى يلزم</sup> بين الانسان  
والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان لان الانسان لما لم يسلوبا  
عن جميع الحيوان وجب ان ينسلك الحيوان عن بعض الانسان وقد كان الاصل  
المنعكس لكل انسان حيوان وهو نقيض ليس بعض الانسان بحيوان فيلزم  
اجتماع النقيضين وهو محال فيكون هذا اى قولنا ليس بعض الانسان  
بحيوان خلفا اى باطلا لانه الاصل صادق بحسب الغرض فانتفى المناقاة  
بين الانسان والحيوان ومن انتفاء المناقاة بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا  
لا شيء من الحيوان بانسان ومن انتفاء صدق قولنا يصدق قولنا بعض  
الحيوان انسان وهو المطلوب **قال** او نضم ذلك النقيض **اقول** هذا  
دليل ثالث لانعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية وتحقيق هذا  
الدليل ان يقلل اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان  
انسان والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان ونضم  
ذلك النقيض الى الاصل بان جعلنا الاصل صغيرا لكونه ايجابا لصغير

شرطا

شرطا في الشكل الاول والنقيض كبرى لكونه كلنا ينتج من الشكل الاول  
سلب الشيء عن نفسه وهو اى سلب شيء عن نفسه محال اذا كان الشيء  
موجودا وانما اذا كان معدوما فلا وههنا موجودا لكون القضية موجبة  
لهكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا  
شيء من الانسان بانسان وهو محال لان ما هو انسان فهو انسان دائما  
وهذا محال ليس يلزم من صورة القياس لكونها صحيحة لوجود شرط شكلا  
الاول وهو اى ايجاب الصغرى وكلية الكبرى بل من المادة وليس من الصغرى  
لكونها صادقة بحسب الغرض فتعين انه من الكبرى فيكون الكبرى كاذبة  
لكونها مستلزمة للحال ونقيضها صادقة وهو المطلوب **قال** ويلزم  
لا شيء من الحيوان بانسان **اقول** اى ويلزم من صدق نقيض العكس وهو  
قولنا لا شيء من الانسان حيوان صدق قولنا لا شيء من الحيوان بانسان لكون  
السالبة الكلية منعكسة كنفها وهذا العكس منافيا للاصل فيكون العكس  
كاذبا لامتناع اجتماع المتنافيين وكذب يستلزم كذب قولنا لا شيء من الانسان  
بحيوان لان كذب اللازم يستلزم كذب المستلزم وكذب المستلزم يستلزم صدق  
نقيضه لا محالة ارتفاع النقيضين وهو عكس الاصل فثبت المطلوب



**قال** او نضم هذا اللازم اه **اقول** اى نضم عكس نقيض العكس الى الاصل  
حتى يلزم من الشكل الثاني سلب شئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان  
انسان ولا شئ من الحيوان باسنان ينتج من الشكل الثاني بعض الحيوان  
ليس بحيوان وهو محال وهذا المحال اما ان يلزم من صورة القليل او من  
مادة شئ وليس من الصورة كونها صحيحة لوجود شرط الشكل  
الثاني وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب وكلية الكبرى  
فنعين ان من المادة وعلى تقدير لزوم من المادة اما ان يلزم من  
الصغير او من الكبير والاول بطل كون الصغير صادقة بحسب  
الفرض فنعين ان من الكبير فيكون الكبير كاذبة وكذبها يلزم  
كذب كل من هو كاذب الا ان يلزم كذب الملزوم وكذب الملزوم  
يستلزم صدق نقيضه لارتفاع النقيضين وهو امسط ويمكن ان  
يقال له هنا او نضم هذا النقيض الى الاصل حتى يلزم من الشكل الاول  
سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان  
بجوان ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحيوان وهو محال **قال**  
او نضم هذا النقيض وهو بعض الانسان حجرا **اقول** اى نضم هذه الموجبة

الجزئية

الجزئية وهي نقيض عكس الاصل الى الاصل بان يجعل الموجبة الجزئية <sup>ذلك</sup> صغرى  
لكون ايجاب الصغرى شرطا في الشكل الاول والاصل وهو السالبة الكلية الكبرى  
لكون الكلية الكلية الكبرى شرطا في ينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن  
نفسه كما في صورة الخارج **قال** وه انما قيت قوله لزوما لانه قد يصدق العكس  
**اما** اى وانما قيت اص قوله والسالبة الجزئية لا عكس لها بقوله لزوما  
**اقول** لانه قد يصدق عكسها في بعضها بعض مواد السالبة الجزئية وهو الذي يكون بين  
الموضوع والحول بتباين كلي او عموم من وجه مثلا يصدق بعض الانسان  
ليس بخر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الخمر ليس بانسان هذا مثال التباين  
الكلي واما العموم من وجه فكقولنا بعض الحيوان ليس بابيض وهو صادق  
ويصدق عكسه ايضا وهو قولنا بعض الابيض ليس بحيوان وانما اذا كان  
بين الموضوع والحول عموم وخصوص مطلق فيصدق السالبة الجزئية بسلب  
الاخص عن بعض الاعتر ولا يصدق عكسه بسلب الاعتر عن بعض الاخص  
والا لوجد الاخص بدون الاعتر وهو محال لانتفاء العمومية والخصوصية  
المطلقتين حينذ واعلم ان الشرطية المشتملة ان كانت موجبة سواء كانت  
موجبة كلية او موجبة جزئية ينعكس بالعكس المستوي موجبة جزئية وان



كانت سالبة كلية منعكس سالبة كلية اما انعكاس الموجبين جزئية فلا  
اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وجب ان يصدق  
قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق نقيضه وهو قولنا ليس البتة  
اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ونفيم الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا  
قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان الشيء حيوانا  
كان انسانا ينتج من الشكل الاول فلا يكون اذا كان الشيء انسانا كان انسانا  
وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان انسانا واما انعكاس  
النسبة الكلية سالبة كلية فلا بد اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان  
الشيء انسانا كان فرسا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا  
استلزاما لاننا وجب ان يصدق قولنا ليس البتة اذا كان الشيء فرسا كان  
انسانا والا لصدقة نقيضه وهو قولنا قد يكون اذا كان الشيء فرسا كان  
انسانا وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا قد يكون اذا كان  
الشيء فرسا كان انسانا وليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان فرسا ينتج  
من الشكل قد لا يكون اذا كان الشيء فرسا كان فرسا وهو محال واما النسبة  
الجزئية فلا ينعكس لصدقة قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان

مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا فهو حيوان لانه كلما كان  
هنا انسانا كان حيوانا هذا اذا كان الشرطية متصلة لزومية واما اذا كان  
متصلة او متصلة اتفاقية فلا يعتبر انعكاسها لعدم فائدة هذا بحسب  
الاجمال فان اردت ان تعرف عكس المستوى للشرطية كما يكماله وعكس  
النقيض للمياليات والشرطيات فالرجع الى المطولات **قال** المطلب الاعلى من  
الاصطلاحات المنطقية المذكورة الى **اقول** بيان ذلك ان كون القياس  
مطلبا اعلى ان المقاصد من العلوم المدونة مسائلها الشيء ادراكاتها  
تصديقات فالمقصود الاصيل من العلوم المدونة هو الادراكات التصديقية  
لا التصورية واما الادراكات التصورية فانما تطلب هي فيها في العلوم  
المدونة لكون تلك التصورات وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك  
ان يكون المقصود من العلوم المدونة الادراكات التصديقية واما الادراكات  
التصورية فانما تطلب لكون تلك التصورات وسائل الى الادراكات التصديقية  
ان التصديقات الحاكمة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن  
ان يحصل بسبب الانظار الصحيحة في ابعاد القطعية فنصارت تلك  
التصديقات الواصلة الى مرتبة اليقين مطلوبة في العلوم الحقيقة وهي



الشيء لا يتبدل لا بالاديان والكاملا من التصورات ما وصل الى كنه حقيقة  
الشيء وذلك الوصول متعذر فلهذا يطلب التصورات والعلوم الا ان يكون  
وسايل الى التصديقات المطلوبة فيها في العلوم الحقيقة فلذلك صار  
القياس مطلباً اعيا بالنسبة الى ساير الاصطلاحات **قال** والمواد من  
القول اعتر من ان يكون **الحق** اعلم ان القياس قسمان معقول و  
ملفوظ اي ان الادراكات التصديقية معقولة وملفوظة اما القياس  
المعقول فهو الذي يتركب من القضايا المعقولة واما القياس الملفوظ  
فهو الذي يتركب من القضايا الملفوظة والاولا منها هو القياس  
حقيقة والثاني منها اعمى فيلما دلالات على القياس المعقول و  
التعريف المذكور للقياس <sup>ممكن</sup> ان يقال يجعل تعريفه لكل واحد منهما فان  
جعل تعريفه للقياس المعقول يراد بالقول والاقوال الامور المعقولة وان  
جعل تعريفه للقياس الملفوظ يراد منها الامور الملفوظة **قال** و  
المراد من الاقوال ما فوق واحد **الحق** اي المواد من الاقوال القضايا  
التي ركبت الولاثل منها سواء كانت معقولة او ملفوظة وهي  
اي الاقوال جمع ذكر في التعريف وكل جمع ينكر في التعريفات في هذا الفن

يراد

يراد به ما فوق الواحد فالقول يراد بها ما فوق الواحد ليتناول التعريف القياس  
المؤلف من قولين والقياس المؤلف من اقوال فوق الاثنين فالقول الواحد الحقيقة  
الواحدة لا يسمى قياساً وان لم يسم منه لذاته قول اخر كعكس المستوي  
اللازمة للحقيقة الواحدة لذاتها كقولنا لا انسان حيوان بعض الحيوان  
انسان فان قولنا بعض الحيوان انسان لازم لقولنا لا انسان حيوان  
لذاته وكعكس التقيض اللازم لها لذاتها كقولنا لا انسان حيوان فانه  
يعكس بعكس التقيض الى ما لا ما ليس حيوان ليس بانسان **قال** يحترز به  
عن الاستقرار **الحق** **اقول** الاستقرار هو الحكم على كماله لوجود ذلك الحكم  
في اكثر جزئيات ذلك الحكم كقولنا لا انسان يتحرك فكله لا يفل  
عند المضغ فالحيوان كماله حكم عليه بثبوت تحرك الفك لا يفل عند  
المضغ وذلك الحكم بواسطة تتبع اكثر جزئيات الحيوان من الانسان  
والفرس والبقر وغير ذلك مما يستقر **وقد** اشتهر ان حيوان الانسان  
والفرس والبقر وغير ذلك كذلك والاستقرار لا يفيد اليقين لجواز ان يكون  
حالا لبعضه الذي ليس مستقراً مخالفاً بحاله البعض الذي استقراره كالتمسك  
فانه جزئ من جزئيات الحيوان مع انه لم يتحرك فكله لا يفل عند المضغ



بل يتحرك فكله الاعلى والتمثيل هو اثبات حكم في جزئي ثبوت ذلك الحكم  
 في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما اي بين الجزئين كقولنا العالم  
 مؤلف فهو حادث كالبيت يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه موجودة  
 في العالم فيكون العالم حادثا ايضا **قال** بل بواسطة مقدمة اجنبية **اقول**  
 ان لا يكون لزوم القول الاخر لذات تلك الاقوال بل يكون لزومه بواسطة  
 مقدمة اجنبية وهي التي لا تكون لازمة لاحد مقدمتي القياس كما في قياس  
 المساوات وهو ان القياس المساوات ما يتركب من قولين بحيث يكون  
 متعلق محول اولهما موضوع الاخر كقولنا **مساو** **ب** **مساو** **ج**  
**ج** **مساو** **ج** فان هذين القولين يستلزم ما قولنا اخر وهو **ج** **ا**  
**مساو** **ج** لكن لا لاذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية غير لازمة بمقدماتي  
 القياس وهي ان كل مساو للمساو هو للشيء مساو لذلك الشيء، والاى  
 ولو كان يستلزم لاذاتهما لا بواسطة مقدمة اجنبية لكان هذا  
 النوع من التاليف منتجا دائما وليس كذلك لانه لو اخذنا بدل المساوات  
 المباينة والتصفية لربلزم نتيجة فاننا اذا قلنا **مباين** **ب** **ب**  
**مباين** **ج** لربلزم منه ان يكون **ا** مباينا **ج** لانه مباين المباين للشيء

لربلزم من ان يكون مباينا لذلك الشيء فان الانسان مباين للفرس والفرس  
 مباين للناس طوعا ان الانسان ليس بمباين للناس طوعا وكذلك اذا قلنا **انصق**  
**ب** **انصق** **ج** لربلزم ان يكون **ا** **انصق** **ج** لان **انصق** **ج** لا يكون  
 نصفا بل ربعا ومن هذا عرفنا ان هذا التاليف ينتج بواسطة مقدمة  
 اجنبية اذا كانت المقدمة الاجنبية صادقة واما اذا كانت كانت كاذبة  
 فلا وهذا مناقضة ظاهرة وهي ان قولك في تعريف قبيل المساوات  
 ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محول اولهما موضوع الاخر  
 ليس بصحيح لانه متعلق محول الاول هو الجاء والمجرورو موضوع الاخر  
 هو المجروور فقط فلا يكون هذا ذاك وجواب هذه المناقضة ان يقال  
 ان المتعلق في الحقيقة هو المجروور فقط والجزاء الذي للمتعلق لا شك اذا قلت  
 مررت بزيد يكون المتعلق في الحقيقة هو المفعول والمفعول في الحقيقة  
 هو زيد فيكون المتعلق في الحقيقة زيدا واعلم ان قول المصنف في تعريف القياس  
 قول اخر اشارة الى ان القول اللازم وهو النتيجة يجب ان يكون مغايرا  
 للحل واحد من الاقوال فلو لم يعتبر القيد لزم ان يكون كل قضيتين قياسا  
 كيف كان نحو لا فرس حيوان ولا حمار ناهق فانه وان كان مركبا من



اقوال لزم ههنا لذاتها قول اخر وهو ان القول اللازم كلاً واحداً من القولين  
 اللذين وقعوا جزء المركب لكن ليس ذلك مغايراً للحل واحد منهما بل هو عين  
 احدهما وههنا سؤال وجواب بيان في تقسيم القياس الى اقتراني واستثنائي  
**قال** كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالشمار موجود **اقول** عين النتيجة  
 القياس الاول المذكورة في القياس الاول بالفعل وهي قولنا الشمار موجود  
 ونقيض نتيجة القياس الثاني المذكورة في القياس الثاني بالفعل وهو قوله  
 الشمس طالعة وانما يتذكر النتيجة او نقيضها وعدم ذكرهما في التقرينتين  
 بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقترانيات في تعريف القياس الاستثنائي  
 فلا يكون تعريف الاقتراني جامعاً وتعريف الاستثنائي مانعاً لانه النتيجة  
 مادة وهي طرفها وصورته وهي هيئتها الاجتماعية فصورته الشيء ما به  
 يحصل هو بالفعل ومادة الشيء ما به يحصل هو بالقوة ومادة النتيجة  
 المذكورة في القياس الاقتراني وان لم يكن صورته المذكورة فيه فيكون  
 النتيجة المذكورة في الاقترانيات بالقوة فلما طلق ذكر النتيجة او  
 نقيضها في تعريف الاستثنائي لا تنقضي تعريف الاستثنائي مانعاً وتعريف  
 الاقتراني جامعاً **فان** قلت لا يجوز ان يذكر عين النتيجة في القياس

الاستثنائي

الاستثنائي بالفعل والالهيكن الاستثنائي قياساً لانه اعتبر في تعريف القياس  
 ان يكون القول اللازم مغايراً للحل واحد من المقدمات فاذا كان النتيجة مذكورة  
 في الاستثنائي بالفعل لم يكن مغايراً للحل واحد من المقدمات فلا يكون قياساً  
**قلت** لا سلم ان النتيجة اذا كانت مذكورة بالفعل لم يكن مغايراً للحل واحد  
 من المقدمات وانما يكون عدم المغايرة لو لم يكن النتيجة جزءاً من المقدمات بل عينها  
 وهو محال فان المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة واحدة بل هو  
 مع قولنا الشمار موجود فيكون النتيجة جزءاً من المقدمة لا عينها فيحصل الغاية  
 بين المقدمة والنتيجة **قال** وانما سمي الاول اقترانياً لكون الحدود فيه  
 مقترنة **اقول** المراد من الحدود الحد الاصغر وهو موضوع المط والحد  
 الاكبر وهو محمول المط والحد الاوسط وهو امر المكرر بين مقدمتي القياس  
**قال** والمراد من كون عين النتيجة **اقول** هذا جواب عن سؤال مقدر وهو  
 ان يقال ان النتيجة ونقيضها قضيتان لاحتمالهما الصدق والكذب و  
 المذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية لعدم احتمال الصدق والكذب فلا  
 يكون عين النتيجة او نقيضها مذكور في القياس بالفعل فاجاب عنه  
 بقوله والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها **قال** واعلم ان المشترك



المكرر الى **اقول** هذا شروع في بيان احد نوعي القياس وهو القياس الاقتراني  
قدم القياس الاقتراني على الاستثنائي مع انه مفهوم الاستثنائي وجوده ومفهوم  
الاقتراني عدمي لان القياس الاقتراني هو الاكثر شيوعا في الاستعمال وبيد  
يحصل كثير المحاولات المطلوبة للحصول على ما يتبع من الحيلولة والشرطية  
بخلاف الاستثنائي **قال** لتوسط بين طرفي **اقول** هذا تعليل صحيح في الحد  
الاول للشيء الاول دون غيره من الحد الاوسط للشيء الباقي لله  
الآن يقال لما كانت الباقية مرتدة الى الاول وعند الانتاج كان الحد الاوسط  
متوسطا بين طرفي المطلوب فيهما بالحقيقة ولو قيل في التعليل لا يتعد  
وسيلة لنسبة الاكبر الى الاصغر فيكون في المعنى وسطا كان او **قال**  
سواء كان موضوعا او محولا او مقدما او تاليا الى **اقول** اما سواء كان  
الحد الاوسط موضوعا او محولا كما في المثال الاول المركب من حيلتين  
للقياس الاقتراني او مقدما او تاليا كما في المثال الثاني المركب من حيلتين  
للقياس الاقتراني ايضا **قال** وقدمت مثالهما انما **اقول** ان قدمت  
مثال كون الحد الاوسط موضوعا او محولا ومثال كونه مقدما او تاليا انما  
ان قيل هذا اشار بقوله انما الى مثال الاقتراني لا الى الاقتراني والاستثنائي

معا

معا كما توهم بعض الشارحين واشتبه الخط للشارح الحاق حيث قال وقيل يسمى  
حد او وسطا لتوسطه بين طرفي المطلب سواء كان موضوعا او محولا او مقدما  
او تاليا وقد مر مثالهما انما اشار الى مثال الاقتراني والاستثنائي **قال** **اقول**  
هذا الخط منه لان الحد الاوسط الذي ذكره لا يكون الذي الاقتراني دون  
الاستثنائي يعرف ذلك من تتبع كنهه وهذا كلامه **اقول** منشأ هذا  
هذا التوهم عدم تتبع نسخ شرح الحاق لان المثال الثاني للاقتراني قد  
سقط عن بعض النسخ سهوا من قبل النسخ فرائي المتوهم هذا البعض  
وتوهم ان انما اشار الى مثال الاقتراني والاستثنائي معا ومن هذا عرفت  
ان الاشكال الاربعة المذكورة في المطلق لا يتصور لان القياس الاقتراني  
دون الاستثنائي **قال** لانه اخصر في الغلب الى انما اتما بقية اخيرة  
الموضوع واعينة المحول بالغلب لانهما قد يكونان متساويين نحو كل انسان  
ضاحك ولا ضاحك ناطق ينتج من الشكل الاول لا انسان ناطق  
وهما متساويان **قال** المقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر  
الى **اقول** اي يسمى المقدمة المشتملة على الاصغر الصغير لكونها ذات  
الاصغر وصاحبه والمقدمة المشتملة على الاكبر الكبير لكونها ذات الاكبر



ومما جده ويسمى الصغير والكبير بالمقدمة ايضا تقدمتها على القول اللازم  
 والقول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار التحصيل  
 منه من القياس مطلقا **قال** يسمى قريضة وضربا **اقول** لكون الصغير  
 مقترنا بالكبير ومضروبة فيها سواء كان الاقتران موجبين كليتين  
 او جزئيتين او سالبين كليتين او جزئيتين او موجبة وسالبة **قال** ان  
 كان محولا في الصغير وموضوعا في الكبير فهو الشكل الاول **اقول** وانما  
 وضعت الاشكال الاربعة على هذا الطريق لانه الشكل اعلى النظر <sup>الاول</sup> الطبيعي  
 لانه هو الانتقال من موضوع المطلوب الى المحول الاوسط منه ان من  
 المحول الاوسط الى محوله ان الى محول المحل المطلوب حتى يلزم منه الانتقال من  
 موضوع المطلوب الى المحول وهذا لا يوجد الا في الشكل الاول فلذا وضع  
 في المرتبة الاولى شروضا في الشكل الثاني لانه اقرب من الاشكال الباقية  
 اليه الى الاول لمشاركة اياه في الصغير وهي اشرف المقدمات لاشتراكها  
 على موضوع المطلق الذي هو اشرف من المحول لان المحول انما يطلب  
 لاجله شروضا في الشكل الثالث لانه اقربا الى الاول لمشاركة اياه  
 في كبراه وهي اخفض المقدمات لاشتراكها على محمول المطلق الذي هو

اخضر

اخضر من الموضوع فانه انما يطلب لاجل الموضوع شروضا في الشكل الرابع لانه اقرب  
 له الى الاول اصلا لخالفته اياه في المقدمات معا ووجه المحصر  
 معلوم من الشرح **قال** ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع الى القول  
 وانما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اقربا الى الطبع لكونه على  
 ضمير الطبع في اللسان لا على المطلوب كما من بخلاف البواعي منها ولهذا كان  
 البواعي مرتبة الى الاول عند الاحتياج اليها وان اردت ان تبين لك  
 طريق الارتداد فيها فلا يكون منها منك غفلة فيما نحن بعد ذلك  
**قال** اعلم ان الشكل الثاني انما يتبع اذا كانت مقدمته الى القول اعلم  
 ان لا يحتاج لاشكال من الاشكال الاربعة شرطين احدهما بحسب الكيفية  
 والثاني بحسب الكمية اما الشرط الذي بحسب الكيفية في الشكل الثاني اختلاف  
 مقدماته بالاحباب والتسليان يكون احديهما موجبة والاخر سالبة  
 واما الذي بحسب الكمية فمقتضى الكمية الكبير وذلك لانه لو لم يتحقق احد  
 الشرطين يحصل الاختلاف في النتيجة وهو صدق القياس تارة مع  
 النتيجة الموجبة واخرى مع النتيجة السالبة والاختلاف في النتيجة موجب  
 لعدم الانتاج لانه معنى الانتاج ان يستلزم ذات القياس النتيجة وصدقه



القياس تارة مع الايجاب واخرى مع السلب يدل على ان كلا واحد من الايجاب  
والسلب ليس بلازم لذات القياس لانه ما هو لازم بالذات لا يختلف  
اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلا يلائم لو اتفقت  
المقدمات في الكيف اي في الايجاب والسلب فاما ان يكونا موجبتين او  
سالبتين واياما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين  
فلا يصدق كذا فرس حيوان وكذا صاهل حيوان والحق الايجاب وهو  
كذا فرس صاهل واذا بدلنا الكبير بقولنا وكذا انسان حيوان كان الحق  
السلب وهو لا شيء من الفرس بانسان واما اذا كانتا سالبتين  
فلا يصدق قولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الناطق  
بفرس كان الحق التوافق وهو قولنا كل انسان ناطق ولو بدلنا  
الكبير بقولنا لا شيء من الحمار بفرس كان الحق التباين وهو قولنا لا  
شيء من الانسان بحمار واما لزومه اي الاختلاف على تقدير انتفاء  
الشرط الثاني وهو كلية الكبير فلا يلائم لو كانت الجزئية فاما  
ان يكون موجبة جزئية او سالبة جزئية وعلى كلا التقديرين  
يتحقق الاختلاف في النتيجة لانه على كون الكبير موجبة جزئية

فلهذا

فلهذا قولنا لا شيء من الفرس بانسان وبعض الحيوان انسان والحق الايجاب  
هو كل فرس حيوان ولو بدلنا الكبير بقولنا بعض الناطق انسان كان الصادق  
السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس بناطق واما على تقدير كونها سالبة  
جزئية فلهذا قولنا لا انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والتوافق  
والتصاو التوافق وهو كل انسان حيوان ولو بدلنا الكبير بعض الفرس  
ليس بناطق فالحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وفرويه  
النتيجة باعتبار هذين الشرطين اربعة لان الضروب امكنة  
الانتفاء في الاشكال من الاشكال الاربعة بحسب الكمية اي القضية الكلية  
والجزئية وبحسب الكيفية اي الايجاب والسلب ستة عشر لان المعبرة ليس  
الا محصورة لان الشخصية بمنزلة الكلية لانتاج الشخصية في كبرى  
الشكل الاول فاذا قلنا هذ عمر وعمر وناطق ينتج بالضرورة وهذا ناطق  
وان المحصلة في قوة الجزئية الموجبة او السالبة فيكون القضية المعبرة  
هي المحصورة والمحصورات اربعة الموجبة والسالبة الكلية والموجبة  
الجزئية والسالبة الجزئية وكلها معبرة في الصغر وفي الكبير فاذا  
انضمت احدى الصغرى بايات الاربعة من المحصورات الاربعة الى احدى



الاحدى الاربع منها يحصل من هذا الانضمام ستة عشر ضربا يكون  
 الصغير موجبة كلية والكبرى موجبة كلية ايضا او سالبة كلية او موجبة  
 جزئية او سالبة جزئية وبيان يكون الصغير موجبة جزئية والكبرى موجبة  
 جزئية ايضا او موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة وبيان يكون  
 الصغير سالبة جزئية والكبرى سالبة جزئية ايضا او موجبة كلية  
 او سالبة كلية او موجبة جزئية لكن اشتراط الشرط الاول وهو  
 اختلاف مقدمين اسقط ثمانية اضراب وهي الصغير الموجبة  
 الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والصغير الموجبة  
 الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والموجبة الكلية والصغير  
 الكلية مع الكبرى السالبة الكلية والسالبة الجزئية والصغير السالبة  
 الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية والسالبة الكلية واشتراط الشرط  
 الثانى وهو الكلية الكبرى اسقط اربعة من الثمانية الباقية من ستة  
 عشر وهي اربعة الساقطة من الباقية الصغير الموجبة الكلية  
 مع الكبرى السالبة الجزئية والصغير الموجبة الجزئية مع الكبرى  
 السالبة الجزئية والصغير السالبة الكلية والصغير السالبة الجزئية

مع  
 الكبرى  
 موجبة

مع الكبرى الموجبة الجزئية فلم يبق من هذه الستة عشر بعد الاستبعاد  
 اضراب **الضرب الاول** من موجبة كلية صغير وسالبة كلية كبير ينتج  
 سالبة كلية لان النتيجة تتبع لاختصاص المقدمات والسالبة الكلية اخبر  
 من الموجبة الكلية كقولنا لا انسان حيوان ولا شئ من الحجر حيوان ولا شئ  
 من الانسان حجر وبيانه اى بيان انتاج هذه القرينة تلك النتيجة بطريق  
 الخلق والعكس المستوي اما بطريق الخلق في الشكل فهو ان يؤخذ  
 نقيض النتيجة وتجعل ذلك النقيض صغير لان نتيجة هذا الشكل  
 سالبة فيكون نقيضها موجبة والموجبة تصلح ان يكون صغير  
 للشكل الاول ويجعل كبرى القياس وهي السالبة الكلية كبرى وهذه  
 الصغير وهي نقيض النتيجة لانها اى كبرى القياس كلياتها وان  
 كانت سالبة يصلح ان يكون كبرى الشكل الاول فينظم من نقيض  
 النتيجة وكبرى القياس قياس في الشكل الاول ينتج لما يناقض  
 الصغير في الشكل الثانى فيقال لو لم يصدق لاشئ من الانسان  
 حجر لصدق نقيضه وهو يقيض الانسان حجر والالزم ارتفاع  
 النقيضين وهو محال وينضم ذلك النقيض لكبرى القياس هكذا



بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر حيوان <sup>الاول</sup> ينتج من الاشكال بعض  
 الانسان ليس حيوان وهو ينطق بعض صغر الشكل الثاني وهي كل انسان  
 حيوان هذا خلقه الله القول للذات وهو قولنا بعض الانسان ليس  
 بحيوان باطل وهذا الخلق لا يلزم من صورة الشكل الاول لانها  
 بديهية الانتاج فيكون الخلق من المادة وليس من الكبر لانها  
 مفروضة الصدق فتعبر ان يكون هو من قبض النتيجة وهو الصغر  
 للشكل الاول فيكون قبض النتيجة محالاً فالنتيجة للشكل الثاني  
 حقة واما طريق العكس فيه بان يعكس الكبير بالعكس المستوي  
 ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة هذا لان الانسان حيوان  
 ولا شيء من الحيوان حجر ينتج من الشكل الاول الاشياء من الانسان حجر  
 وهو مطلوب **الفرد الثاني** ان عكس الاول وهو ان يكون الصغر  
 سالباً كلياً والكبير موجباً كلياً وهو ينتج سالباً كلياً ايضا  
 كقولنا لا شيء من الحجر حيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر  
 بانسان وبيان بالخلق والعكس ايضا واما الخلق فبالطريق المذكور  
 وهو ان ياخذ قبض النتيجة ويجعل صغره ويجعل كبيره القياس

كبرى

كبرى لهذه الصغرى فينتظم منهما قياس في الشكل الاول ينتج ما ينطق  
 الصغرى فنقول لولا صدق الاشياء من الحجر بانسان لصدق نقيضه وهو  
 بعض الحجر انسان ونضم الى الكبرى هكذا بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان  
 ينتج من الشكل الاول بعض الحجر حيوان وقد كان الصغرى لا شيء من  
 الحجر حيوان هذا خلقه وهذا الخلق ليس من الصورة لكونها بديهية الانتاج  
 فيكون من المادة وليس من الكبر لانها مفروضة الصدق فتعبر  
 ان يكون هو من قبض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حقة وهو المطلوب  
واما طريق العكس ههنا فلا يمكن بعكس الكبير لان الكبير لكونها  
 موجبة لا ينعكس الا جزئية ولا ينتج في كبري الشكل الاول بل بطريق  
 العكس ههنا بعكس الصغرى وجعلها ان جعل الصغرى للمعكس  
 كبري لكونها سالبة كلية وجعل الكبير القياس صغرى لكونها  
 موجبة كلية ينتج من الشكل الاول نتيجة منعكسة الى النتيجة المطلوبة  
 من الشكل الثاني فاما اذا عكسنا قولنا لا شيء من الحجر حيوان الى لا شيء  
 من الحيوان وجعلنا كبري وكبري القياس صغرى وقولنا لا انسان حيوان  
 ولا شيء من الحيوان حجر ينتج من الشكل الاول الاشياء من الانسان حجر



وهو ينعكس بالعكس المستوي الى الاشياء من الحيوان وهو المطلوب  
 الضرب **الثالث** من موجبة جزئية صغيرة وسالبة كلية كبيرة ينتج سالبة  
 جزئية فنقولنا بعض الانسان ناطق ولا شيء من الفرس بناطق فبعض  
 الانسان ليس بفرس بالخلق والعكس كما مر في ضرب الاول **والرابع** **الفرس**  
 من سالبة جزئية صغيرة وموجبة كلية كبيرة ينتج سالبة جزئية فنقولنا  
 بعض الحيوان ليس بانسان ولا ناطق انسان فبعض الحيوان ليس  
 بناطق بالخلق دون العكس لانه لا يمكن بيان العكس لا بعكس الكبير  
 لانها تنعكس جزئية لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية والجزئية  
 لا يصلح ان يكون كبير لانها الاولى كما سيجي ولا بعكس الصغير  
 لانها لا تقبل العكس لكونها سالبة جزئية وعلى تقدير قبول العكس  
 بخصوص المادة لا يقع في صغير الشكل الاول لكون عكس السالبة الجزئية  
 سالبة جزئية ولا في كبير لكون عكسها جزئية والحال ان ايجاب الصغير  
 وكلية الكبير شرط في الشكل الاول او علم ان في بيان الضربين الاخيرة  
 طريقا اخر وهو الافتراض الا اننا نترك هذا الطريق لئلا يوهى  
 الملال ولما الشك الثالث فنريد انتاجه بحسب الكيفية ايجاب

50  
 الصغر وبسبب الكمية كلية احدها المقدمتين الصغر او الكبير  
 اما كون ايجاب الصغير شرطا فلا نفها لو كانت سالبة فاما ان يكون  
 الكبير موجبة او سالبة وايضا ما كان يتحقق الاختلاف الموجب لعدم  
 الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقولنا لا شيء من الناطق بها هل وكل  
 ناطق حيوان والحق التوافق وهو كل ما هل حيوان ولو بد لنا الكبير  
 بقولنا لاننا ناطق انسان كان الحق التباين وهو قولنا لا شيء من الضاهل  
 بانسان واما اذا كانت سالبة فنقولنا لا شيء من الانسان بفرس ولا  
 شيء من الانسان بها هل والحق الايجاب وهو كل فرس بها هل ولو  
 لو بد لنا الكبير بقولنا لا شيء من الانسان بجمار كان الحق السلب  
 وهو لا شيء من الفرس بجمار واما كون كلية احدها المقدمتين شرطا  
 فلا نفها لو كانتا جزئيتين يلزم الاختلاف في النتيجة فنقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق والحق التوافق وهو كل انسان  
 ناطق ولو بد لنا الكبير بقولنا بعض الحيوان فرس فالحق التباين  
 وهو لا شيء من الانسان بفرس هذا على تقدير كون الكبير موجبة  
 جزئية واما اذا كانت سالبة جزئية فنقولنا بعض الحيوان فرس وبعض



حيوان ليس بصاهل والحق التوافق وهو لا فرس صاهل ولو بذلتا  
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق التباين وهو لا شيء من  
الفرس بناطق وإذا سقط عشرة أضرب من الضروب الستة عشر فثابت  
من الشرط الأول وهي الثمانية الساقطة من الشرط الأول وهو الصغير  
السالبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغير السالبة الجزئية مع الكبريات  
الأربعة وأثنان من الشرط الثاني وهي الضربان الحاصلتان من موجبة  
جزئية صغير مع الجزئيتين كبير بقي الضروب المنتجة ستة الأول من  
موجبتين كلتيهما ينتج موجبة كقولنا لا انسان حيوان وكل انسان  
ناطق فبعض الحيوان ناطق وبيان استلزامه بوجهين أحدهما الخلق  
وطريق الخلق في هذا الشكل ان يجعل نقیض النتيجة الكلية كبرى  
في الشكل الثالث لا ينتج الا جزئية ونقیض الجزئية الكلية ويجعل  
صغير القياس لكونها موجبة صغير النتيجة فينتظم منهما قياس  
في الشكل الأول ينتج ما يثبت في الكبرى فنقول لولد يصدق بعض الحيوان  
ناطق لصدق نقیضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ونضم ذلك النقیض  
الصغير القياس هكذا لا انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق

ينتج

ينتج من الشكل الأول ولا شيء من الانسان بناطق وهو منافا الكبير القياس  
لا نقیض لهما لان نقیض الموجبة الكلية السالبة الجزئية لا السالبة الكلية وثانيهما  
عكس الصغير ليرجع الى الشكل الاول وينتج النتيجة المقصودة وهو المطلوب الثاني  
من موجبة كلية صغير وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا فرس حيوان  
ولا شيء من الفرس بحار فبعض الحيوان ليس بحار وبيان بعكس الصغير ينتج  
النتيجة المطلوبة وبالحلق ينتج ما يثبت في الكبرى لا ما يثبت في الضرب الاول  
بلا فرق والثالث من موجبة جزئية صغير ومن موجبة كلية كبرى ينتج موجبة  
جزئية كقولنا بعض الحمار حيوان ولا حمار ناطق فبعض الحيوان ناطق وبيان  
بعكس الصغير ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة وبالحلق وهو ان  
يجعل نقیض النتيجة الكلية كبرى وصغير القياس صغير ينتج من الشكل الاول  
ما يثبت في الكبرى الرابع من موجبة جزئية صغير وسالبة كلية كبرى ينتج  
سالبة جزئية كقولنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بحار فبعض  
الحيوان ليس بحار وبيان بعكس الصغير وبالحلق يعين ما مر من الضرب الثالث  
الخامس من موجبة كلية صغير وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا لا  
فرس حيوان وبعض الفرس صاهل فبعض الحيوان صاهل وبيان بالحلق ينتج



من الشكل الاول ما يناقض الكبرى وبكسر الكبرى وجعل عكس الكبرى  
 الصغرى جزئية لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية لا يصلح ان يكون كبرى  
 الشكل الاول وصغرى القياس كبرى كونها كلية ينتج من الشكل الاول ما يعكس  
 المطا السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية  
 كقولنا لا انسان ناطق وبعض الانسان ليس بمأهل فبعض الناطق  
 ليس بمأهل ببيان الخلق ينتج من الشكل الاول ما يناقض الكبرى ولا يمكن  
 ببيان بالعكس لا بعكس الصغرى لان الكبرى جزئية والجزئية لا يتبع في كبرى  
 الشكل الاول ولا بعكس الكبرى لانها لا يقبل العكس وعلى تقدير قبولها  
 العكس الكبرى لا يصلح ان يكون صغرى او كبرى الشكل الاول واما الشكل  
 الرابع فشرط انتاجه بحكمة المقدمات وكيفياتها ان لا يجتمع فيه  
 ختان اعني السلب الجزئية لاني مقومة واحدة ولاني مقدمتين سواء كانت  
 الختان من جنس واحد كما اذا كانت المقدمتان الصغرى والكبرى  
 سالبتين او جزئيتين او من جنسين محتملين كما اذا كانت احدهما  
 مقدمتين سالبة والاخرى جزئية الا ان يكون الصغرى موجبة جزئية  
 فانه يجب اجتماع الختان ح لان كون الكبرى سالبة كلية يجب في الشكل

الرابع

الرابع على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية اما الشرط الاول اعدم اجتماع  
 الختان على تقدير عدم كون الصغرى موجبة جزئية فلانه لو اجتمع الختان  
 في الشكل الرابع على تقدير ان لا يكون الصغرى موجبة جزئية يلزم الاختلاف  
 الموجب لعدم الانتاج كقولنا لاشي من الانسان فرس ولاشي من الحمار  
 بانسان والحق التباين وهو لاشي من الفرس حمار ولو بد لنا الكبرى كقولنا  
 لاشي من الصمما لانسان كان الحق التوافق وهو لا فرس صمما وكقولنا  
 لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان انسان والحق التوافق وهو كل  
 فرس <sup>حيوان</sup> ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الناطق انسان كان الحق  
 التباين وهو لاشي من الفرس بناطق وكقولنا لاشي من الانسان  
 فرس وبعض الحيوان ليس بانسان والحق التوافق وهو لا فرس حيوان  
 ولو بد لنا الكبرى بقولنا بعض الحمار ليس بانسان كان الحق السلب  
 وهو لاشي من الفرس حمار وكقولنا لانا ناطق انسان وبعض  
 الحيوان ليس بناطق والحق التوافق وهو لا انسان حيوان ولو بد لنا  
 الكبرى بقولنا وبعض الحمار ليس بناطق كان الحق السلب وهو لاشي  
 من الانسان حمار وكقولنا بعض الحيوان ليس بانسان وناطق



جميعا كان الحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا  
 ولما فرس حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس وبعض الفصيل ليس بانسان والحق التوافق  
 وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا وبعض الناقص ليس  
 بانسان كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس بنا طق وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس ولا شيء من الفصيل بانسان والحق  
 التوافق وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا ولا شيء  
 من الحمار بانسان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بحمار  
 كقولنا بعض الفرس ليس بحمار وبعض الحيوان فرس والحق التوافق  
 وهو كل حمار حيوان ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الفصيل  
 فرس كان الحق السلب وهو لا شيء من الحمار بفصيل واما الشرط الثاني  
 وهو كون الكبري سالبة كلية على تنوير كون الصغرى موجبة جزئية  
 فلا تلو ليركن كذلك فاما ان يكون الكبري موجبة كلية او موجبة  
 جزئية او سالبة جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة  
 وهو موجب للعقم كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان

والحق

والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا ولا شيء  
 حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان  
 ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الفرس حيوان والحق التباين  
 وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض الفرس صفا وبعض  
 الحيوان ليس بفرس والحق التوافق وهو كل حيوان ولو بد لنا الكبري  
 بقولنا بعض الانسان ليس بفرس والحق التباين وهو لا شيء من الفصيل  
 بانسان فاذا سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب وباعتبار  
 الشرط الثاني ثلثة اضراب بقي الضروب المنتجة ثمة الاول من موجبتين  
 كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان  
 فبعض الحيوان ناطق بيان بعكس ترتيب المقدمات وهو ان يجعل الصغرى  
 كبرى والكبرى صغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة منقطة الى المطلوب  
 هكذا ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل ناطق  
 حيوان وهو بعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب والحق  
 وهو ان يجعل نتيجة النتيجة للكلية كبرى وصغرى القيل لاجابها



صغره فينتجان على هيئة الشكل الاول ويجعل نتيجة ينعكس الى ما بينا في الكبير  
 فنقول الولد يصدق بعض الحيوان ناطق لصدق نقيضه وهو الاشئ من  
 الحيوان بنا طوق ويجعل كبرى في صغره القياس وهو كلاً انسان حيوان ينتج  
 من الشكل الاول لاشئ من الانسان بنا طوق وهو ينعكس الى لاشئ من الناطق  
 بانسان وهو ينافي كبرى القياس الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج  
 موجبة جزئية كقولنا لافرس صفال وبعض الحيوان فرس فبعض الصها للحيوان  
 بعكس ترتيب والخلف كما مر لكن طريق الخلف ههنا ينتج نتيجة ينعكس  
 الى ما بينا قضى الكبرى الثالث من سالبه كلية صغره وموجبة كلية كبرى  
 ينتج سالبه كلية كقولنا لاشئ من الفرس بانسان ولا صفال فرس  
 ولا لاشئ من الانسان بصفا لبعكس الترتيب كما مر والخلف وهو ان يجعل  
 نقيض النتيجة لا يجابه صغره وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتجا  
 من الشكل الاول نتيجة ينعكس الى ما بينا قضى الصغره فنقول الولد  
 يصدق لاشئ من الانسان بصفا لالصدق بعض الانسان صفال  
 ويجعل ذلك النقيض صغره بكبرى القياس وهو كلاً صفال فرس  
 ينتج من الشكل الاول بعض الانسان فرس وهي ينعكس الى بعض

الفرس

الفرس انسان وقد كان الصغره لاشئ من الفرس بانسان هذا خلق الرابع من  
 موجبة كلية صغره وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا كلاً  
 انسان حيوان ولا لاشئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس  
 بيانه بعكس المقدمتين اي الصغره والكبرى لا بعكس ترتيب  
 المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول كهذا بعض الحيوان انسان ولا لاشئ من الانسان  
 بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب والخلق وهو تعيين ما مر في  
 الضرب الثالث الا ان النتيجة ههنا ينعكس الى ما بينا في الصغره لا الى ما بينا قضى  
 الخامس موجبة جزئية صغره وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقولنا  
 بعض الفرس حيوان ولا لاشئ من الحمار بفرس فبعض الحيوان ليس بحمار بيانه  
 بعكس الصغره والكبرى والخلف كما مر في الضرب الرابع بعينه الا ان النتيجة  
 ههنا ينعكس الى ما بينا قضى الصغره فعليك بالتأمل وكذلك يمكن بيان  
 الاستنتاج في الضرب الثاني والخامس بالافتراض كما يمكن بيان الاستنتاج  
 في الضرب الرابع في الاخيرة في الشكل الثالث هذا على راي المتقدمين واشاروا  
 المتأخرين في الضرب النتيجة للشكل الرابع وثمانية وهي الحقنة المذكورة  
 مع الضرب الثلاثة الاخير من السقطات وهي الصغره السالبة الجزئية مع



الكبير الموجبة الكلية والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية والصغرى  
 السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فيكون شرط الانتاج في الشكل الرابع  
 بحسب الكيفية والكيفية عندها احد الامرين وايضا ايجاب الصغرى والكبرى مع الكلية  
 الصغرى او اخلا ففهما بالايجاب والسلب مع كلية احدها المقدمتين فان  
 اردت ان تعرف متممات الفرقين والافتراض فارجع الى المصطلحات  
**قال** لان القسم العقلية **اقول** القسم العقلية يقتضي بحسب المحصورات  
 الاربع في الاشكال ستة عشر ضربا كما مر لكن سقط منها في الشكل  
 الاول اثني عشر ضربا وهي الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الاربع  
 والصغرى السالبة الجزئية مع المحصورات الاربع الكبرى والصغرى الموجبة مع  
 الجزئية والسالبة الجزئية الكبرى يكون ايجاب الصغرى والكبرى شرطا  
 في انتاج الشكل الاول فبقي الضروب الستة اربعة الاول من موجبتين  
 كليتين ينتج كلية الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة الكلية الثالث  
 من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الرابع من موجبة جزئية  
 صغرى وسالبة كلية الكبرى ينتج سالبة جزئية ومثالهما مذكور في الفرع و  
 من هذا عرفنا ان الشكل الاول ينتج المحصورات الاربع بخلاف الاشكال الباقية

كما عرفت ونتائج هذه الضروب الاربعة بيئت بذاتها لا يحتاج الى برهان  
**قال** والمراد من المتصلين متصلتان لزوميتان لا اتفاقيتان الى **اقول** له  
 لانه لا فائدة في انتاج الاشكال المركبة من الاتفاقيات لانه العلم بالعلم  
 في الاشكال المركبة من الاتفاقيات موقوف على العلم بوجود الاصغر والاكثر  
 في نفس الامر والواقع فيكون الاصغر والاكثر معلوم الاجتماع من غير  
 التفات الى الوسط فلا يكون الوسط محتاجا اليه **قال** كما عددنا زوج  
 او فرد وظهر زوج اما زوج الزوج الى **اقول** اعلم ان الزوج عدد ينقسم  
 بمساويين كالاربعة والستة والفرد عدد لا ينقسم بمساويين كالثلاثة  
 والخمسة وزوج الزوج عدد يقبل التصيق الى الواحد كالثلاثة والعشرة  
 واثنى عشر ومن فسر زوج الفرد بأنه عدد لا يقبل التصيق الا من  
 مرة واحدة فقط اخطا **قال** سواء كانت حلية صغرى والمتصلة الكبرى  
 الى **اقول** بيان ما يكون الحلية فيه صغرى والمتصلة الكبرى كقولنا **الحلية**  
 وكلما كان **في ز فب** ينتج من الشكل الاول **في زوج** الى **قال** سواء كانت  
 الحلية صغرى والمتصلة الكبرى وبالعكس **اقول** بيان العكس ما ذكر في  
 الشرح واقام مثال كانت الحلية صغرى والمتصلة الكبرى فقولنا **الحلية**



وطالب اما واما واما واما **قال** القياس الاستثنائي مركب دوما  
من مقدمتين **اقول** انما القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما  
احد المقدمتين شرطية والمقدمة الاخرى وضع احد جزئي  
الشرطية اي اثبات احد جزاها يلزم اثبات الجزء الاخر كما في المتصلة  
اللزومية او رفع الجزء الاخر كما في المنفصلة العنادية او رفع احد جزئي  
يلزم رفع الجزء الاخر كما في المتصلة واثباته كما في المنفصلة **قال** فنقول  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة الى **اقول** القضية  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة لزومية **قال** الاستثنائي  
فيها يتصور على اربعة اوجه استثناء عيني المقدم واستثناء عيني التالي  
واستثناء نقيض المقدم واستثناء نقيض التالي فالاول وهو استثناء  
عيني المقدم والرابع وهو استثناء نقيض التالي ينتجان دون التالي  
وهو استثناء عيني التالي والثالث وهو استثناء نقيض المقدم اما  
استثناء عيني المقدم فينتج عيني التالي لانه وجود الملزوم يستلزم  
وجود اللازم واللازم انعكاس اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة  
واما استثناء نقيض التالي فينتج نقيض المقدم لانه استثناء اللازم يستلزم

استثناء

71  
استثناء الملزوم واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم ايضا  
واما استثناء عيني التالي فلا ينتج عيني المقدم لانه وجود اللازم لا يستلزم  
وجود الملزوم لجواز ان يكون اللازم اعتراف وجود الاعتراف لا يستلزم  
وجود الاخرى واما استثناء نقيض المقدم فلا ينتج نقيض التالي لانه  
استثناء الملزوم لا يستلزم استثناء اللازم لجواز ان يكون اللازم اعتراف  
واستثناء الاخرى لا يستلزم استثناء الاعتراف **قال**  
وان كانت الشرطية الموضوعية والقياس الاستثنائي **اقول** القضية  
الشرطية الموضوعية في القياس الاستثنائي اما ان يكون منفصلة حقيقة  
واما مانعة الجمع واما مانعة الخلو فان كانت منفصلة حقيقة **قال** استثناء  
عيني المقدم ينتج نقيض التالي لامتناع الجمع بينهما واستثناء عيني  
التالي ينتج نقيض المقدم بعين مامر واستثناء نقيض المقدم ينتج  
عيني التالي واستثناء نقيض التالي ينتج عيني المقدم لامتناع الخلو بينهما  
وان كانت منفصلة مانعة الجمع واستثناء عيني المقدم ينتج نقيض التالي  
واستثناء عيني التالي ينتج نقيض المقدم لامتناع الجمع بينهما واستثناء  
نقيض المقدم لا ينتج عيني التالي ونقيض التالي لا ينتج عيني المقدم لجواز الخلو



بينهما وان كانت منفصلة مانعة الخلق فبعض مانعة الجمع لا متاع الخلق  
وجوز الجمع **قال** واليقين وهو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن الى **اقول** القيد  
الاول اعني قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج النظر وهو الاعتقاد الرجح  
العارض عن الجرم المحتمل للطرف الاخر احتملا لا مرجوحا ويخرج الوهم  
ايضا وهو الاعتقاد المرجوح العارض عن الجرم المحتمل للطرف الاخر احتملا  
راجحا والقيد الثاني اعني قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل المركب  
وهو عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالميا مع الاعتقاد بانه  
لا يمكن ان يكون الا كذا والقيد الثالث يخرج اعتقاد المقلد فانه وان  
كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون الا كذا مطابقا للواقع لكنه  
يمكن زواله اذ يجوز ان يزول اعتقاده عند شكك المشكك  
**قال** واما البقنيات فاقسام الى **اقول** مما عرفت البرهان بانه  
قياس مؤلف من مقدمات يقينية اراد ان يبين المقدمات اليقينية  
نقال واما البقنيات فاقسام الى المقدمات اليقينية الضرورية  
اقسام واما انحصار المقدمات الضرورية في السبعة لان الحكم  
بصدق القضايا بالضرورة اقل العقل والمحسن او المركب من المحسن  
والعقل

والعقل لا المدرك منحصر في العقل والحسن فان كان الحكم هو العقل فاما  
ان يكون حكمه محمدا متصورا في القضية او بواسطة فان كان حكم العقل  
محمدا متصورا في نفس سواء كان متصورا في الطرفين بالكسب او بالبداهة او متصورا  
احدهما بالكسب والاخر بالبداهة سميت تلك القضايا اوليات وان لم  
يكن حكم العقل محمدا متصورا في الطرفين بل بسبب وسط لا تغيب عن  
الذهن بل يخص فيه عند تصور الطرفين يسمى تلك القضايا قياسية  
معها ويسمى ايضا قضايا نظرية القياس وان كان الحكم هو المحسن فهي  
المشاهدات ان كان من المحسوس الظاهرة سميت تلك القضايا احسيات  
وان كان من المحسوس الباطنة سميت وجدانيات وان كان الحكم مركبا من  
العقل والمحسن فاما ان يكون المحسن حس السمع او غيره فان كان المحسن  
حس السمع فهي التواترات وان كان المحسن غير حس السمع فاما ان  
يحتاج العقل في الحكم الى تكرار مشاهدات ترتيبا محمدا على الموضوع لانضمام  
قياس خفي الى تلك القضايا وانه لو كان ذلك الترتيب اتفقا قيا ما كان  
دائما واكثر ثباتا ولا يحتاج فان احتاج فهي مجزبات وان لم يحتاج الى  
تلك المشاهدات فهي الحدسيات ومثالها ما ذكر في الشرح **قال**



والوسط ما يقترب بقولنا الى **اقول** عرفوا الوسط بان ما يقترب بقولنا  
 اربعة حين يقال في اثبات المدعى لانه كذا وكذا كقولنا لانه متغير في اثبات  
 ان العالم حادث والقارن بلفظ لانه هو المتغير وهو الوسط والناظر  
 بقولنا قولنا ان يقال حين نقول لانه كذا وكذا لان يقال حين يقال لانه  
 كذا وكذا **قال** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو قياس  
 مؤلف من مقدمات مشهورة الى **اقول** اعلم ان القياس اما مركب من  
 مقدمات يتيقن او مركب من مقدمات غير يتيقن اما المركب من  
 المقدمات اليقينية فهو البرهان كما ذكرنا واما المركب من غير اليقينية  
 فالاقبسة الاربعة الباقية اذا عرفت هذا فاعلم ان المقدمات الغير  
 اليقينية ستة احدها المشهورات وهي القضايا بحكم العقل بها  
 بواسطة اعتراف الناس اما بسبب مصلحة عامة كقولنا العدل  
 حسن والظلم قبيح او بسبب مرجحة كقولنا مراعات الضعفاء محمودة  
 او بسبب استنكاك كقولنا كشف العورة مذموم ويقال له شنيع  
 وثانيها المسلمات وهي قضايا يتخذها احداهم الخصم من مسلمة  
 من صاحبها ليني عليها الكلام لدفع الخصم وثالثها المقبولات

وهي

وهي قضايا يؤخذ عن معتقد فيه انا المجترة كالانبياء او كرامته كالاولياء  
 او لمزيد عقل كالكلام او لمزيد دين كالصلوات واربعتها المظنونيات  
 وهي قضايا بحكم العقل بها بسبب ترجيح جانب الحكم وخامسها  
 المخيلات وهي قضايا يذكر برغيب النفس في شئ او تنفيرها عنه ويؤثر  
 في النفس اذا اوردت على النفس تأثيرا عجيبا من قبض او بسط سواء كانت  
 صادقة او كاذبة وسادسها المشبهات بنفيها وهي قضايا بحكم  
 العقل بها على اعتقاد رأيها اولية او مشهورة او مقبولة او مسلمة  
 للاشبهاء بشئ منها **فالمجدل** قياس مؤلف من مقدمات مشهورة  
 او منها ومنها المسلمات وغرض المجادل من القياس الجدل التزام خصمه  
 وبكائه **والخطابة** قياس مؤلف من المظنونيات او منها ومن  
 المقبولات كقولنا فلان يطوف بالليل ولها من يطوف بالليل فهو  
 سارق وغرض الخطيب والواعظ من القياس الخطابي ترغيب  
 الناس الى فعل الخير وتنفيرهم عن الشر **والشعر** قياس مؤلف  
 من المخيلات كقولنا هذا عمل ولا عمل من مهو عه وكقولنا هذا  
 خير ولا خير يا قوته سيالة وغرض الشعر من القياس الشعر انفعال

ط  
 كقولنا  
 قبيح لانه  
 الشئ لغيره



النفوس بالترغيب والتنفير فان النفس في الاصل غير عن اكل العسل بغيره  
الضم عن الذين وفي الثانية ترغيب في شرب الخمر رغبة العاشق الى المعشوقة  
**والمغالطة** قياس مؤلف من مقدمات بسيطة بالحق او بالمشهور  
اما من حيث الصورة او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فكقولنا  
الصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهيال  
ينتج ان تلك الصورة صهيالة واما من حيث المعنى فلعدم رعاية جو  
الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل  
فرس وانسان فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والغلط فيه  
من حيث ان موضوع المقدمات ليس بموجود اذ ليس شيء موجود  
يصدق عليه انه انسان وفرس وكون القبة الطبقية مقام الكلية  
كقولنا كل الانسان حيوان والحيوان جنس او مؤلف من مقدمات وثيقة  
كاذبة اى غير مطابقة للواقع وهي قبة يحكم بها الوهم الانسانى في امور  
غير محسوسة قياسا على الامور المحسوسة كما يحكم بان كل موجود  
متحيز لانه يدرك ان الاما هو يشاهد محسوس فهو متحيز والبراه  
من المغالطة تغليب المحسوس ودفعه تمت تمت الاشياء







جميعون كان الحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا  
 ولما فرس حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس وبعض النطق ليس بانسان والحق التوافق  
 وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا وبعض النطق ليس  
 بانسان كان الحق التباين وهو لا شيء من الفرس بنا طق وكقولنا  
 بعض الانسان ليس بفرس ولا شيء من النطق بانسان والحق  
 التوافق وهو كل فرس صفا ولو بد لنا الكبري بقولنا ولا شيء  
 من الحمار بانسان كان الحق السلب وهو لا شيء من الفرس بحمار  
 بعض الفرس ليس بالحمار وبعض الحيوان فرس والحق التوافق  
 ناطق حيوان ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض النطق  
 ناطق السلب وهو لا شيء من الحمار صفا واما الشرط الثاني  
 الكبري سالبه كلية على تنوير كون الصغير موجبة جزئية  
 لا يمكن كذلك فاما ان يكون الكبري موجبة كلية او موجبة  
 سالبه جزئية وعلى التقادير يلزم الاختلاف في النتيجة  
 للعقد كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان

والحق



والحق التوافق وهو كل انسان ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا  
 حيوان كان الحق التباين وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض  
 الحيوان انسان وبعض الناطق حيوان والحق التوافق وهو كل انسان  
 ناطق ولو بد لنا الكبري بقولنا بعض الفرس حيوان والحق التباين  
 وهو لا شيء من الانسان بفرس وكقولنا بعض الفرس صفا وبعض  
 الحيوان ليس بفرس والحق التوافق وهو كل صفا حيوان ولو بد لنا الكبري  
 بقولنا بعض الانسان ليس بفرس والحق التباين وهو لا شيء من النطق  
 بانسان فاذا سقط باعتبار الشرط الاول ثمانية اضراب وباعتبار  
 الشرط الثاني ثلثة اضراب في الضروب المنتجة ثمة الاول من موجبتين  
 كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان  
 فبعض الحيوان ناطق بيان بعكس ترتيب المقدمات وهو ان يجعل الصغير  
 كبري والكبري صغير ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة منقطة الى المطلوب  
 هكذا ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج من الشكل الاول كل ناطق  
 حيوان وهو يعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب والمطلوب  
 وهو ان يجعل نتيجة النتيجة الكلية كبري وصغير القيل للابحار

